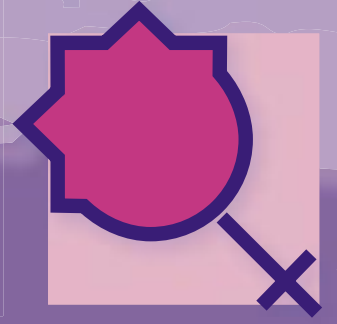


# صوت النساء



نشرة عن جمعية نساء ضد العنف • العدد الخامس • أيار 2007



يسعدني أن أقوم بكتابة هذه المقدمة مفتوحةً بذلك العدد الخامس من نشرة "صوت النساء"، التي نصدرها، وبشكل دوري، في جمعية "نساء ضد العنف"، فكتابتي لهذه السطور تعني أن ستة أشهر من العمل قد انقضت منذ إصدار النشرة الأخيرة وقد حان موعد إصدار النشرة الحالية بالمضامين التي تعكس نوعية عملنا المتفرّع، مُنطلقاته، ورؤيتنا للواقع والقوى المُسيّرة له في سياق الحديث عن مكانة وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل؛ حيث نحاول جاهدات دائماً أن تكون القضايا التي نستعرضها هنا على قدر اهتمامكن واهتمامكم. تأتي في هذا العدد بملفٍ عن المشاركة السياسية للمرأة، مفهومها، ورؤيتنا لها ضمن مشروع "تمثيل النساء في مواقع صنع القرار"، بالإضافة إلى نشر أقسام من التقرير الأول عن مسار تطبيق "عهد المساواة"، بهدف فتح الحوار والنقاش ليس فقط حول أهمية تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، بل أيضاً حول مفهوم المشاركة السياسية، العوائق العديدة التي تقف أمام مشاركة وتمثيل النساء في السياسة، معتمداً على التجربة والخبرة الفلسطينية من جهتي الخط الأخضر.

في إطار عملنا ومعالجتنا لقضايا العنف والاعتداءات الجنسية تقوم مراكزنا من وحدة الخدمات بعرض معطيات وقصص من عملهن اليومي على الحد من ظاهرة العنف ضد النساء، ومعالجة النساء اللاتي يقعن ضحية للعنف بتجسدهات المختلفة. كما ونستذكر امرأتين رحلتا عنا في نفس الفترة، ولم تعرف إحداهما الأخرى؛ الأولى امرأة ريادية ممن احتضنّ الجمعية في بداياتها، ناضلت، كمديرة لمكتب الخدمات الاجتماعية، وكناشطة، من أجل منع العنف عن النساء وتوفير الخدمات اللازمة لهنّ؛ والأخرى وقعت ضحية للعنف ذاته ولأقصى درجاته: القتل.

آملات أن تكون "صوت النساء" نشرةً تعكس واقعنا كنساء ومجتمع وعملنا كجمعية..

إلى اللقاء في العدد القادم

# مشروع تمثيل النساء في دوائر صنع القرار

ما زالت قضية تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفعالة في الحيز العام منقوصة بشكل ملحوظ ولا تحظى باهتمام كبير على أجندة الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية، وذلك لعدة أسباب منها: السياسية، الاقتصادية والواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة الدونية للمرأة. إن التقاليد والأعراف المتوارثة خصصت الحيز العام للرجل والحيز الخاص للمرأة؛ فحتى سنين خلت، رأينا الحياة العامة على أنشطتها الاجتماعية والسياسية وقيادة المؤسسات المجتمعية المختلفة مقصورة على الرجال بينما كُلفت المرأة أعباء الحيز الخاص من الاهتمام بشؤون المنزل ورعاية الأطفال وتربيتهم والسهر على راحة الأسرة. وعلى الرغم من أن الواقع أكثر تركيباً من هذا حيث لا يكون الفصل تاماً وقاطعاً، إلا أنه في الغالب أسندت للمرأة أدواراً ثانوية في العملية الاجتماعية فيما أسندت الأدوار الرئيسية للرجال بصرف النظر عن الكفاءات والقدرات.

واصلت الحركات النسوية والتقدمية نضالها عالمياً من أجل زيادة التمثيل النسائي مما أدى إلى تدخل هيئة الأمم المتحدة للمشاركة في قضية المرأة؛ حيث عقدت عام 1975 أول مؤتمر دولي حول حقوق المرأة، ثم في السنوات 1980، 1985. وعقدت الأمم المتحدة أكبر مؤتمر في عام 1995، «مؤتمر بكين لتنمية المرأة»، حيث تناول تقارير رسمية عن وضع المرأة والضغط على الحكومات بمعالجة المعوقات أمام مشاركة ووصول المرأة إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية، وتوازياً مع مؤتمر الأمم المتحدة «بكين» شاركت حوالي 30 ألف امرأة في مؤتمر المنظمات غير الحكومية في بكين. لقد سميت الفترة ما بين عام 1976-1985 بعقد المرأة، حيث أصبحت قضية المرأة تحتل مكاناً بارزاً على جدول أعمال الأمم المتحدة وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يحقق مشاركة أكبر للمرأة في العملية السياسية والمشاركة في عملية التنمية العالمية وتشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل. ولكن مع هذه الطفرة في تزايد مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمدنية فإنهن ما زلن يمثلن بنسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية التي تساعد في التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات.

## نائلة عوّاد - راشد

مديرة المشاريع، جمعية  
نساء ضد العنف

99

على الرغم من أن الواقع أكثر  
تركيباً من هذا حيث لا يكون  
الفصل تاماً وقاطعاً، إلا أنه  
في الغالب أسندت للمرأة  
أدوار ثانوية في العملية  
الاجتماعية فيما أسندت  
الأدوار الرئيسية للرجال  
بصرف النظر عن الكفاءات  
والقدرات.





تواجد المرأة في مواقع صنع القرار ظاهرة عالمية الآن حيث أن نسبة تواجد النساء في البرلمانات العالمية تصل إلى ما يقارب 15.2% من الأعضاء وأكبر حصة هي في الدول الإسكندنافية حيث تصل نسبة النساء في البرلمان إلى 39.7% أما في الولايات المتحدة فتصل إلى 17.6% وفي آسيا 15.4%، أما في الدول العربية فالعدد قليل جداً بسبب تردي وضع المرأة فيها وسعي الكثير من القوى إلى تهميش دور المرأة إذ تصل النسبة هناك إلى 5.6% فقط! أما بالنسبة للدول الأوروبية فتصل نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلى 31%، في مقدمة الدول الأوروبية تقع فنلندا حيث وصلت النسبة فيها إلى 44% وترأس الدولة امرأة.

يشير البحث الشمولي الذي أجرته جمعية نساء ضد العنف، مؤخراً، بعنوان «مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل»، إلى أن:

- ❖ 78.1% من المستطلعين أبدوا تأييدهم لانخراط المرأة في العمل السياسي (70.2% من الذكور مقابل 86.0% من النساء)
- ❖ 73.2% من المستطلعين أبدوا استعدادهم للتصويت لقائمة تترأسها امرأة
- 86.2% من الجمهور يرى أن على الأحزاب العربية أن تضع تحسين مكانة المرأة في صلب جدول أعمالها
- ❖ 54.6% من الجمهور يعتقد أنه من المفضل أن تكون القيادة السياسية بيد الرجال

هذه النتائج تشير إلى أن غالبية الجمهور مؤيد لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، شريطة أن لا تتقلد المواقع القيادية فيها يتضح أن الواقع في بلادنا لا يعكس مواقف المجتمع المعلنة من قضية التمثيل السياسي للنساء، فمنذ العام 1948 وحتى هذا العام (2007) جرى انتخاب 16 امرأة فلسطينية لعضوية السلطات المحلية، فقط امرأتان وصلن إلى عضوية الكنيست من خلال حزب ميرتس وحزب العمل. في العام 1972 انتخب الائتلاف في المجلس المحلي في كفر ياسيف السيدة فيوليت خوري رئيسة للمجلس لمدة ستة أشهر. في الانتخابات الأخيرة، من مجموع 950 عضواً في السلطات المحلية، وصلت خمس نساء فقط لعضوية هذه السلطات.

في انتخابات العام 2003 للسلطات المحلية جرى تقديم 626 قائمة مرشحين محلية في 53 مجلس محلي عربي وضمت هذه القوائم 5922 مرشحاً ومرشحة بينهن 250 امرأة، على الأغلب في مواقع غير مضمونة في القائمة.

جرى حديثاً في لجنة المتابعة، تمثيل جسم سياسي، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بالمرأة؛ ولكن حتى الآن لم تأخذ لجنة المتابعة للجماهير العربية بمركباتها المختلفة مسألة تمثيل النساء العربيات بعين الاعتبار وما زالت تركيبتها وبنيتها ذكورية على الرغم من أن الأحزاب والحركات السياسية العضوة عبرت عن التزامها بتمثيل مندوبة امرأة (ما عدا الحركة الإسلامية الشق الشمالي) في حال جرى إقرار اقتراح زيادة العضوية للأحزاب إلى اثنين. (ضمن إقرار التغيير في المبنى التنظيمي للجنة المتابعة)

وعليه؛ في التخطيط الاستراتيجي الأخير لجمعية نساء ضد العنف كان تركيز العمل على عدة مواضيع إحداهما تمثيل النساء في دوائر صنع القرار. حيث انطلقت فعاليات الجمعية في هذا المجال من خلال توقيع «عهد المساواة» بين الأحزاب العربية جميعاً (ما عدا الحركة الإسلامية الشق الشمالي) وبين الجمعية والالتزام بتطوير ثلاث حقوق:

- ❖ حق المرأة في العمل
- ❖ حق المرأة في العيش بدون عنف
- ❖ حق تمثيل النساء في دوائر صنع القرار

99

**إن عملية الرقي بمكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل هي عملية مركبة لن يتم تحقيقها إلا بتضافر الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عملية صنع القرار في المجتمع على جميع الأصعدة؛ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن الممارسة الفعلية لهذا المبدأ لا بد وأن تسبقها تغييرات في مفاهيم المجتمع عامة ومفاهيم القوى المؤثرة فيه خاصة، حول دور المرأة وحول أهمية تمتعها بحقوقها، حقوق الإنسان، لتوفير المناخ المناسب لحرية الخيار والموقف والإبداع**



## من أهدافنا في المشروع:

1. تمثيل نساء في مواقع صنع القرار (السياسية، الإدارية والمجتمع المدني)
2. تغيير مفاهيم آراء وأفكار سائدة في مجتمعنا حول حقوق النساء ومكانتهن
3. تقليل الفجوات بين المواقف المعلنة والمواقف الممارسة حول حقوق النساء في المجتمع
4. ترسيخ خطاب النوع الاجتماعي لدى مراكز القوى السياسية والحزبية الفاعلة في مجتمعنا
5. تجنيد الأحزاب والحركات السياسية من أجل إحقاق حقوق النساء

بينما يركز العمل في مشروع تمثيل النساء في الحيز العام على ثلاثة محاور أساسية:

### 1. «عهد المساواة»

هذا العهد بين جمعية نساء ضد العنف وبين الهيئات والقوى السياسية الموقعة عليه، ويأتي ضمن رؤية أهمية مشاركة النساء في الحياة العامة، الاجتماعية والسياسية، لنهوض المجتمع ورخائه عامة، والقيام بدور فعال من أجل تغيير واقعها وضمان مشاركتها الفعالة في نواحي الحياة كافة. وقد تم توقيعه مع الغالبية العظمى للأحزاب العربية؛ حيث التزمت الأحزاب والحركات السياسية من خلاله في العمل على ثلاث حقوق أساسية وهي: حق النساء في العمل، حق النساء في العيش بدون عنف، وحق تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار. سيرتكز عملنا في هذا المجال على:

- ❖ تجميع معلومات وكتابة أوراق عمل حول وضعية النساء من إنجازات، معيقات واحتياجات
- ❖ مطالبة الأحزاب بخطوات عملية مثل إعلان موقف واضح، والمبادرة بتوجيه مسالة برلمانية للوزارات المختصة، واقتراحات قوانين
- ❖ تحضير تقرير حول عمل الأحزاب العربية في الثلاث مجالات المذكورة، يصدر كل 6 أشهر حيث سيبرز الإنجازات التي تمت خلال سنة كاملة حول تطبيق هذا الميثاق
- ❖ مراجعة دستور الأحزاب وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين وتطوير مكانة النساء في هذه الأحزاب عن طريق الدستور ومشاركة النساء بشكل فعال أكثر في الهيئات العليا للحزب

### 2. العمل مقابل لجنة المتابعة

انطلاقاً من الإيمان بأن اللجنة المتابعة دور قيادي بين جماهيرنا وتقع على عاتقها أيضاً، معالجة القضايا الاجتماعية للجماهير وبضمنها التصدي لكافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، نرى أهمية بتبني خطة عمل واضحة لرفع مكانة المرأة الفلسطينية

وضمان حقها السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، من أجل تحقيق تمثيل لجنة المتابعة لكافة قطاعات الجماهير العربية وبالتالي ضمان تمثيل النساء ووضع قضاياهن على أجندة عمل اللجنة؛ ومن أجل العمل على تطوير ومتابعة البرنامج مقابل لجنة المتابعة تم بلورة مجموعة عمل مكونة من جمعيات نسوية، نسائية وحقوقية.

### 3. تدريب نساء قيادات من أجل الوصول إلى مواقع صنع القرار

لاحظنا أنه في الانتخابات الداخلية الأخيرة (البرايمرز) لدى الأحزاب العربية لم تتمثل أي امرأة في مكان مضمون لانتخابات الكنيست، حتى في مؤسسات المجتمع المدني غير النسوية / نسائية نجد نسبة تمثيل ضئيلة جداً للنساء في المناصب القيادية؛ كذلك الأمر في سلك التربية والتعليم حيث أن نسبة المعلمات كبيرة ولكن تواجههن في الإدارة قليل نسبة لعددهن.

نحن على ثقة بأن هنالك قدرات وطاقات عند النساء تؤهلن بالتواجد في مواقع اتخاذ القرار في شتى المجالات، لكنهن يحتجن لاكتساب آليات ومهارات وتذويت مفهوم حقهن بالتنافس على هذه المناصب، دراسة الساحة السياسية، تحليلها وبناء شراكات من أجل الوصول إلى مرادهن، كذلك هنالك حاجة ببناء شبكة جماهيرية داعمة من أجل دعم وتطوير مكانتهن كنساء قيادات.

ومن هنا ارتأينا أنه من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار

- ❖ يجب تطوير تدريب لنساء قيادات بهدف صقل المهارات الانتخابية والسياسية لخوض مجال التمثيل السياسي والتمثيل في مواقع مختلفة لصنع القرار
- ❖ بناء برنامج دعم ومرافقة للنساء المرشحات لعضوية الكنيست أو المجالس البلدية وكل موقع لصنع القرار معنوياً وإعلامياً

إنّ عملية الرقي بمكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل هي عملية مركبة لن يتم تحقيقها إلا بتضافر الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عملية صنع القرار في المجتمع على جميع الأصعدة؛ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن الممارسة الفعلية لهذا المبدأ لا بد وأن تسبقها تغييرات في مفاهيم المجتمع عامة ومفاهيم القوى المؤثرة فيه خاصة، حول دور المرأة وحول أهمية تمتعها بحقوقها، حقوق الإنسان، لتوفير المناخ المناسب لحرية الخيار والموقف والإبداع. وبالتالي، فإن المكاسب التي حققتها والتي ستكون الجمعيات النسائية والنسوية قادرة على تحقيقها مستقبلاً، ستظل مجزوءة في حال بقي السعي وراء الارتقاء بمكانة المرأة العربية محصوراً بها ولم يتم تحويله إلى هدف يصبو إليه المجتمع ككل من خلال إدراكه لجدوى هذه العملية.

# ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة

## مقدمة:

في الثامن من آذار 2005، وبمبادرة جمعية نساء ضد العنف، قُدمت للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، عريضة بعنوان «لا لتغييب النساء» وقعت عليها عدة جمعيات، بعضها عضوة في الائتلاف؛ أتت المبادرة إلى تقديم هذه العريضة بناءً على قرار جمعية نساء ضد العنف، وذلك، والذي ينص على ضرورة العمل على موضوع «النساء في مواقع صنع القرار». نظراً لقلة الطاقات المتوفرة في حينها، لم تتمكن «نساء ضد العنف» من تحويل نشاطها في هذا المجال إلى نشاط منهجي. منذ منتصف العام 2005، وبتوفر طاقات ملائمة للعمل على هذا الموضوع وذلك من خلال مشروع «حقوق المرأة» في الجمعية، أتت المبادرة إلى أول اجتماع، حيث دعت الجمعيات أعلاه، بهدف التشاور حول الخطوات وبرامج العمل المستقبلية التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق تمثيل مناسب للنساء في لجنة المتابعة.

يُطرح على جدول أعمال لجنة المتابعة العليا، في الفترة الأخيرة، موضوع إعادة تنظيم هيكلية اللجنة، إضافة إلى عمل لجنة رؤساء السلطات المحلية على وضع وثيقة التصور المستقبلي للجماهير الفلسطينية في البلاد؛ لذا أصبح من المناسب الآن أن نطرح موضوع التمثيل الملائم للنساء في مجالين: تمثيل ملائم للنساء في هيئات لجنة المتابعة وتمثيل ملائم لقضايا النساء ضمن القضايا التي تعالجها لجنة المتابعة؛ حيث ترى المجموعة في لجنة المتابعة العليا قيادة جماهيرنا العربية وعليه نتوجه لها بأخذ مسؤولياتها في قضايا النساء على مستويين - المجتمع من ناحية والدولة من ناحية أخرى.

## تمثيل النساء في هيئات لجنة المتابعة:

في هذا المسار قدمت عدة اقتراحات هي:

1. أحد مندوبي الحزب امرأة؛ ينص الاقتراح الجديد لمبنى المجلس العام للجنة المتابعة على مضاعفة تمثيل الأحزاب السياسية، بحيث يصبح هنالك مندوبان عن كل حزب بدلاً من مندوب واحد. إن اشتراط أن تكون أحد المندوبين امرأة من شأنه أن يضمن تمثيل مناسب للنساء في المجلس العام.
2. تفضيل مصحح لعضوات المجالس المحلية؛ في المبنى المقترح هنالك تمثيل للأعضاء العرب في السلطات المحلية المختلطة - المشتركة. من

99

**هدف المجموعة لن يتم  
لوحده إلا إذا كان لها  
موقف من عدة قضايا؛  
علينا أن نصرح وتكون لنا  
مقولة في القضايا العامة  
والمركزية من أجل ترسيخ  
مكائنا ضمن تركيبة  
لجنة المتابعة وموضوع  
الانتخابات المباشرة  
وعلينا أن نكون جاهزات  
للرد على كل قضية تضر  
بمكانة النساء العربيات،  
وأن نفرض وجود اللجنة  
المصغرة ومجموعة العمل  
إلى جانب رئيس اللجنة**

كما تم في جلسات الائتلاف الاتفاق بأن علينا أن نسمع صوتنا كنساء في كل قضية وليس في قضايا العنف والتعليم بل أيضاً بما يخص تركيبة اللجنة ودور لجنة المتابعة في مجتمعنا.

هدف المجموعة لن يتم لوحده إلا إذا كان لها موقف من عدة قضايا؛ علينا أن نصرح وتكون لنا مقولة في القضايا العامة والمركزية من أجل ترسيخ مكانتنا ضمن تركيبة لجنة المتابعة وموضوع الانتخابات المباشرة وعلينا أن نكون جاهزات للرد على كل قضية تضر بمكانة النساء العربيات، وأن نفرض وجود اللجنة المصغرة ومجموعة العمل إلى جانب رئيس اللجنة.

بما أن هدفنا الرئيسي هو طرح موضوعين للنقاش على برنامج عمل لجنة المتابعة

❖ تمثيل النساء

❖ طرح قضايا النساء على جدول أعمال اللجنة

تقرر أن نركز عملنا كمجموعة في الستة أشهر القادمة على تمثيل النساء من قبل الأحزاب في لجنة المتابعة وعليه سيتم تحديد جلسات مع الأحزاب من أجل التأكيد على مطلبنا بأن تمثل النساء في اللجنة.

### الجمعيات العضوة في الائتلاف:

- ❖ نساء ضد العنف
- ❖ حركة النساء الديموقراطيات
- ❖ كيان - تنظيم نسوي
- ❖ نيسان - نساء شابات قيادات
- ❖ مركز «مساواة» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل
- ❖ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
- ❖ عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل
- ❖ مركز الطفولة - مركز تربوي متعدد الأهداف
- ❖ الأهالي - مركز التنمية الجماهيرية
- ❖ الزهراء
- ❖ معاً - منتدى اتحاد الجمعيات النسائية في النقب
- ❖ السوار - الحركة العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية
- ❖ اتحاد المرأة التقدمي

نفس المبدأ الذي ينتهج التفضيل المصحح تجاه الأعضاء العرب في هذه السلطات، نطالب بانتهاج تفضيل مصحح تجاه النساء العضوات في السلطات المحلية العربية.

3. **تخصيص أماكن للنساء في المجلس المركزي:** المطالبة بتخصيص 5 مقاعد للنساء في المجلس المركزي.

4. **تخصيص أماكن للنساء في الدوائر المختلفة:** ضمان تمثيل مناسب (تحدد النسبة لاحقاً) للنساء في الدوائر التي ستقام من قبل المجلس المركزي للجنة المتابعة.

5. **إقامة دائرة تعنى بشؤون النساء:** المطالبة بإقامة دائرة خاصة لمعالجة قضايا النساء التي لا تعالج في الدوائر الأخرى.

### تمثيل قضايا النساء في لجنة المتابعة:

1. يجب فحص توصيات وقرارات المؤتمر العام للجماهير العربية في إسرائيل (مؤتمر المساواة، 1996 - الناصرة) والذي يشكل مرجعية سياسية وبرنامجية عامة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، بكل ما يخص النساء العربيات.
2. في حالة عدم التطرق للتوصيات أعلاه بشكل كاف لقضايا النساء، يجب العمل على صياغة وإدراج هذه القضايا لتصبح ضمن مرجعيات اللجنة.

في الجلسة التشارورية الأولى للائتلاف، تم طرح القضايا والاقتراحات أعلاه حيث نوقشت وأقرت حينها، وعلى أساسها تم العمل في الاجتماعات اللاحقة، (تسعة اجتماعات)، ما بين آب 2005 و كانون الثاني للعام 2007، من بينهن اجتماع مع رئيس لجنة المتابعة بدعوة منه، حيث أبدى استعداده التام للتعاون مع الائتلاف بما فيه من تطوير لمكانة المرأة. لكن، لا ينفي هذا المسار الذي بدأناه، بالإضافة إلى تبني رئيس لجنة المتابعة، علناً، الاقتراح المقدم واستعداده للعمل مع لجنة مصغرة يفرزها الائتلاف، أن نبدأ بدراسة الوضع في لجنة المتابعة، إيجاد وخلق شراكات مع أعضائها ومركباتها بهدف رفع قضايا النساء على عدة مستويات (السلطات المحلية، الكنيسة، الشرطة وإلخ)

أمم الائتلاف (والذي يعمل كإطار تنسيقي) طريق طويل من الدراسة والتحضير لهذا المسار، الذي يتطلب تجند والتزام الجمعيات الشريكة، والجمعيات الأخرى المعنية بالانضمام للمجموعة؛ لدينا فرصة لأن نفرض خطابنا على جدول أعمال لجنة المتابعة، خاصةً وأننا نؤمن أن قضايانا هي قضايا مجتمعية عامة.

# مفهوم المشاركة السياسية

(قراءة في الأدبيات)

«تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة. وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع وكل النساء والرجال. في البداية كانت المشاركة السياسية تقتصر على حق التصويت للرجال. وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية، تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت مظاهر متعدّدة. فاتسع مفهوم الاقتراع العام وتعمّم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل الأغنياء والفقراء والرجال والنساء وانتشرت النشاطات السياسية وكلّ التظاهرات الجمعياتية والأعمال التي تقوم على الانخراط الجمعياتي والنقابي باعتبارهما تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية تفترض التأطير والتعبئة الجماعية والشعور بالالتزام والمسؤولية. تعد المشاركة السياسية واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق لموضوعة المشاركة السياسية، ودون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية، وسعيها من أجل التأثير في خطط ومشروعات التنمية من خلال قنوات المشاركة السياسية، وعليه فإن درجة مشاركة المرأة وفعاليتها تنعكس إيجاباً في السياسات التنموية، مع ضرورة التأكيد على أن أية محاولة لفهم ودراسة التغيير الاجتماعي لا يمكن عزلها عن دور المرأة باعتبارها تمثل أكثر من نصف المجتمع.

وفي مجتمعنا الفلسطيني الذي يتسم بالمحافظة، واحتفاء أقل بإمكانات النساء في ظل هيمنة ذكورية تستأثر بالنصيب الأكبر من فعاليات الحياة المختلفة، يتوقع من النساء أن يبذلن جهوداً مضاعفة من أجل إدماجهن في عملية صنع القرار، وفي هذا المجال يجب التذكير بأن التغييرات السياسية التي مرت على مجتمعنا الفلسطيني أتاحت للنساء - في ظل ظروف كثيرة - فرصة تاريخية من أجل تطوير أوضاعهن إيجاباً، من خلال الانخراط في العمل النضالي والجماهيري. ففي فترة الانتفاضة الأولى على سبيل المثال استطاعت النساء الفلسطينيات فرض أنفسهن بقوة على الوعي الجماعي الفلسطيني، الشعبي والرسمي، لتقود بعد سنوات قليلة الكثير من المنظمات الأهلية والخيرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس مجتمع مدني في ظل غياب الدولة.»

## ريم حزان

مركزة مشروع «تمثيل النساء في مواقع صنع القرار»، نساء ضد العنف

99

**تعد المشاركة السياسية واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق لموضوعة المشاركة السياسية، ودون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية،**



## أسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة

### السياسية:

#### أسباب تعود إلى المجتمع

1. لا شك أن عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية، لا ينفصل عن عزوف المجتمع ككل، حيث المناخ السياسي المترهل يشيع جواً من الإحباط، والشعور باللامبالاة واللاجدوى، مما يولد إيماناً سلبياً بعدم التأثير في صنع السياسات العامة، ولا أدل على ذلك من تراجع جماهيرية الأحزاب وعدم قدرتها على تجديد نفسها وأعضائها، بسبب عدم قدرتها على طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشاكل التي يواجهها الجمهور يومياً وعلى المدى البعيد، ناهيك عن المشكلات الداخلية التي تعاني منها هذه الأحزاب مثل، عدم ممارسة أساليب ديموقراطية، وتفرد قادة الأحزاب بعملية صنع القرار في داخلها، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من العزوف الواضح لدى الجمهور عن الانضمام والمشاركة في هذه الأحزاب، بل وهجرة كم غير بسيط من أعضائها، حيث تُولد لديهم شعور يمكن تسميته بالاغتراب السياسي، والمرأة كجزء من هذا المجتمع يقع عليها ما يقع عليه سلباً وإيجاباً، تأثرت أيضاً بهذه الحالة العامة التي أصابت المجتمع، بل وربما الأثر السلبي الواقع على المرأة أبغ وأشد من حيث كون هذه الأحزاب إضافة إلى ترهلها وبيروقراطيتها لم تول اهتماماً كافياً باهتمامات النساء، ولم ينعكس ذلك في برامجها.
2. عدم وجود توجه عام من الدولة يتبلور في شكل تبني سياسات وبرامج تدعم المرأة في السياسية الرسمية، وغير الرسمية، مما أدى إلى تراجع مكانتها، وإضعاف دورها ومشاركتها.
3. وجود قوانين وتشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة.
4. نظرة المجتمع إلى النساء باعتبارهن كائن من الدرجة الثانية، ودورها يأتي تالياً لدور الرجل، وفي أحيان كثيرة لا يأتي.

#### أسباب تعود إلى المرأة نفسها:

1. كثير من النساء لا يقتنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يرين فيه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد على أن الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم.
2. عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة في الأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار.
3. انعدام الثقة بين النساء، وعدم مساندة المرأة الناجبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من

منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي.

4. انخفاض مستوى التعليم لدى النساء انعكس سلباً على توجهاتهن نحو المشاركة.

#### أسباب تتعلق بمفهوم المشاركة السياسية:

لا شك أن تعريفاً جامعاً لمفهوم المشاركة السياسية أمر يكاد مستحيلاً، مما أدى إلى مزيد من الارتباك حول هذا المفهوم الملغز أحياناً، والفضفاض أحياناً أخرى، ومن المعروف أن معظم التعاريف كانت تركز على المشاركة في التصويت والترشيح وعضوية الأحزاب، وهي مؤشرات عادة ما تعبر عن عزوف المرأة عن المشاركة، ولكن مع انحسار دور الأحزاب والمشاركة الانتخابية في العالم كله، نتيجة المتغيرات الدولية حل مفهوم جديد، هو المشاركة الشعبية الذي يركز على أهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية، والمرأة الفلسطينية هنا تشكل عنصر رئيس في هذه المنظمات، إن لم تكن تسيطر تماماً على مجال إدارة بعضها، خاصة تلك ذات الطابع النسوي، مما يتيح للمرأة استخدام وتفعيل قدرتها على التأثير في صنع السياسات من خلال عملها في هذه المنظمات، ويجب أن يجري هنا التأكيد على خطأ الاعتقاد لدى البعض بأن عدم المشاركة من خلال التصويت والترشيح - ولتكن هنا المرأة المعني بها البحث - يجعلها غير قادرة على المشاركة السياسية من خلال القنوات الأخرى، كمؤسسات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية وغيرها، إلا أن فترة الانتفاضة تحديداً، وما جرى بعدها من تغيرات سياسية أدت إلى تدفق النساء نحو العمل الأهلي تشير إلى غير ذلك، ربما إيماناً بأن القنوات القديمة - الأحزاب السياسية وما شابهها - لم تعد تشكل القنوات الأمثل لتحقيق المشاركة وإحراز تأثير حقيقي من خلالها.

ومن هنا يجب ملاحظة - بتأني وتفهم - هجرة عدد كبير من النساء اللاتي عملن لفترات طويلة مع أحزاب أو فصائل إلى العمل في مجال المنظمات غير الحكومية، مما يدلنا على أن فهماً آخر للمشاركة السياسية بدأ يحل محل الفهم القديم الضيق المحدود، حيث ساعدت على ظهوره ظروف كثيرة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ومن هنا تبرز الحاجة أكثر من السابق إلى إعادة النظر في تعريف المشاركة السياسية، وعدم التركيز فيها على التصويت والترشيح، أو عضوية الأحزاب، بل من الضروري والمهم الأخذ بعين الاعتبار مشاركة المرأة السياسية في المجالات غير الرسمية، حيث تقود كثير من النساء العديد من الجمعيات والمؤسسات، وتشارك في تدريب أعضائها على الأخذ بزمام المبادرة، وعدم الاعتماد على المؤسسات الرسمية في حل مشاكلهم، بل تحفزهم - ونفسها - على اكتشاف الأساليب والطرق



العملية المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل، وبهذا الفهم والتناول إنما تقوم بعمل سياسي في المقام الأول تقوي من خلاله مؤسسات المجتمع المدني.  
(عن مجلة "رؤية"، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية،  
دنيا الأمل إسماعيل)

تكتب د. سهير أبو عقصة - داوود في "التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات في السياسة المحلية في إسرائيل" أنه: "منذ قيام الدولة وحتى العام 1998، شغلت موقع العضوية خمس نساء فقط. ثم شغلت بقية النساء موقع العضوية بعد العام 1998 (7 نساء حتى 2003؛ ر.ح.). [...] غالبية النساء في الفئة الأولى لم يكنن ظاهرة عابرة في السياسة، فقد شغلن وانتخبن لفترة طويلة نسبياً، وهناك من انتُخبت لأكثر من دورة واحدة. وفي الفئة الثانية، دخلت النساء إلى السلطات عن طريق التناوب أو لفترات مشروطة؛ ويدل هذا الأمر على استخدام النساء لغرض سياسي، ولا ينبع إدراجهن من التزام جوهري بإدراج النساء في مواقع سياسية."<sup>1</sup>

### أسباب تهميش النساء في السياسة:

1. يعرض التعليل الأول "هامشية النساء الفلسطينيات في السياسة على أنها جزء من هامشية الأقلية العربية في السياسة، وعموماً في إسرائيل. تُقوي هذه الحقيقة من العنصر الحمائلي وهو عنصر مَعْقُوقٍ رئيسي أمام النساء. [...] وبما أن المؤسسات الرسمية المركزية (الحكومة، الكنيست، المحاكم) بالإضافة إلى سائر المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية المهمة (الهستدروت، مؤسسات التعليم العالي وغيرها) كلها خاضعة لسيطرة يهودية، فإن السياسة المحلية ظلت تشكل الحلبة المركزية للتعبير السياسي العربي الأصيل"<sup>2</sup>

"وقد حَوَّلَ نبذ الأقلية العربية على يد الدولة الحلبة المحلية إلى مركز القوة والسيطرة الأساسية بالنسبة للأقلية الفلسطينية، وحول الحمولة (التشديد في الأصل، ر.ح.) إلى اللبنة الأساسية لسياسة داخلية نَفَعِيَّة تفتقر للأيديولوجية" [...]، "وقد هُمِّشَ في الحمولة، وهي تركيبة اجتماعية واقتصادية تقليدية، كل عنصر جديد دخل الحلبة، مثل المتعلمين والشباب وخاصة النساء".

2. ويكمن السبب الثاني في الضغط التقليدي والاجتماعي الذي يفرض على الفرد التَّجُنُّدُ إلى جانب الحمولة، أو ابن العائلة [...]؛ وأشارت أول ثلاث مرشحات (ابتسام محاميد من الفريديس، سوسن مصري من الجديدة، نعمة غزاوي من قلنسوة؛ ر.ح.) إلى البعد الحمائلي كسبب أساسي لفشلهن [...]، وادعين أن غالبية النساء اضطررن للتصويت لصالح مرشحين لا يؤمن بهم، وذلك للحفاظ على "سلامة البيت".

"...وليس من المتبع أن تُطوِّرَ الزوجة حياة مهنية خارج البيت، وحتى لو فعلت الزوجة ذلك، فهي ليست سيدة نفسها في النهاية [...] كما أن الدعم العائلي الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي مرهون بإطاعة مناهج مَسَلِكِيَّةٍ وقيم اجتماعية - ثقافية سائدة في المجتمع"

"تتبع المعارضة القوية لكل تغيير في مكانة المرأة في المجتمع العربي من الدور المركزي الذي تؤديه داخل العائلة. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على المجتمع العربي وعلى مكانة المرأة التي دخلت إلى مجالات جديدة في التعليم والعمل بأجر ومجالات أخرى تعتبر رجولية ساطعة، مثل المجال السياسي، إلا أن المجتمع لا يزال يعارض قبول الحالات القليلة كمدخل لتبديل النظام القائم ولتحويل ظواهر مقلصة إلى ظاهرة عامة وإلى نموذج يحتذى به يمكن أن يؤدي إلى خراب العائلة وتغيير طابعها

99

**كثير من النساء لا يقتنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يرين فيه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد على أن الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم.**

99

**"...وليس من المتبع أن تُطوِّرَ الزوجة حياة مهنية خارج البيت، وحتى لو فعلت الزوجة ذلك، فهي ليست سيدة نفسها في النهاية [...] كما أن الدعم العائلي الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي مرهون بإطاعة مناهج مَسَلِكِيَّةٍ وقيم اجتماعية - ثقافية سائدة في المجتمع"**

التجارب والمبنيين الاجتماعيين (المتشابهين) اللذان تعمل داخليهما كلا المجموعتين بهدف تحديد معالم الإطار العام للمشاركة السياسية للمرأة كفرد وللنساء كمجموعة، مُدركَةً لاختلاف أسس المشاركة والتنمية السياسية، واختلاف الحالة السياسية الأوسع (مجتمع أقلية قومية مُهمَّشة ومُبعَدة عن مراكز صنع القرار مقابل مجتمع فلسطيني يقاوم/تحت الاحتلال).

### وسأختتم باقتباس عن د. محيي الدين رجب البناء، والذي يقول:

"إن ضعف المشاركة السياسية للمرأة واحد من أهم أسباب الضعف العام للمشاركة السياسية وليس فقط واحداً من مظاهره، فالتنشئة السياسية هي أولى خطوات ترسيخ المشاركة السياسية للرجال والنساء، وتقع على المرأة مسؤولية أساسية في التنشئة السياسية. فإذا كنا بصدد مضاعفة المشاركة السياسية والمجتمعية وتدعيم دور الأحزاب والدعوة إلى تعظيم روح المبادرة والانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي، فإن دعم المشاركة السياسية للمرأة يجب أن ينطلق هو الآخر إلى مرحلة جديدة تتسم بنقله نوعية إيجابية؛ وقد أصبحت تلك النقلة النوعية بالتدخل الإيجابي ضرورة ملحة، ذلك أن إحداث التقدم لا يكون بانتظار التطور الاجتماعي، إنما بصناعته".

### المراجع:

- ⊙ إعداد المرأة لخوض انتخابات المجالس النيابية، مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة، عن موقع المجلس القومي للمرأة، 2007 /arabic/pdfs/ 2007 political\_emp/polempar.pdf
- ⊙ "المرأة والانتخابات المحلية... قصص نجاح"، إعداد: ريم كنانة نزال، إصدار: مفتاح - المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية، 2006 /www.miftah.org/ Publications/Books/Women\_and\_elections\_2006.pdf
- ⊙ مقترح ورقة لجنة المشاركة السياسية في مؤتمر المجلس القومي للمرأة، د. محيي الدين رجب البناء، من أوراق العمل المقدمة للمؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة المنعقد في 16 آذار 2005 /www.ncwegypt.com/5\_conf/ 2005 upload/mohy\_el\_dine.doc
- ⊙ "التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات في السياسة المحلية في إسرائيل - 2003"، د. سهير أبو عقصة - داوود، إصدار مركز "مساواة" لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، 2005
- ⊙ "الجنوسة والسياسة المحلية: الانتخابات التمهيدية في الحمائل"، د. تغريد يحيى - يونس، فصل المقال، 02.09.03، ص 20-21
- ⊙ "المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية"، دنيا الأمل إسماعيل، مجلة رؤية، إصدار الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، العدد الخامس، كانون الثاني 2001 /www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page5.html
- ⊙ "طريق وعرة - نساء عربيات في القيادات السياسية للعرب في إسرائيل"، د. خولة أبو بكر، إصدار: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 1998

(Hijab 1988:27) " (كما ورد في المصدر نفسه) في مقالها "الجنوسة والانتخابات المحلية: الانتخابات التمهيدية في الحمائل"، تُعَدُّ وتُعلَّل د. تغريد يحيى - يونس الإشكاليات بين اعتماد الحمائل آلية الانتخابات التمهيدية - البرايميريز - لاختيار مرشح من داخلها، كآلية ديموقراطية، وبين تهميش النساء والرجال الأصغر سناً كغير مؤهلين ومؤهلات (أولاً بحكم كونهن نساء، وللرجال الأصغر سناً بحكم كونهم غير متزوجين، بغض النظر عن المستوى التعليمي والإنتاجي للمجموعتين) للبت في مثل هذه القضايا.

3. "تفسير آخر لإقصاء الكثير من النساء الناشطات عن الترشح لمناصب تمثيلية هو تعريف السياسة على أنها مجال قدر خال من القيم. ومن الجدير ذكره أن الكثير من النساء مستعدات للعمل في الحقل السياسي ولكن من دون التنافس على المناصب مقابل الرجال. فالتنافس في عيونهن منوط بالكثير من القذارة والتنازلات عن المبادئ والسمعة الحسنة".

"وتشير المعطيات إلى أن للنساء المتعلقات في المجتمع العربي احتمالاً أكبر للاندماج في السياسة، وإلى أن القيادة السياسية تفضل دفع النساء المتعلقات إلى مواقع سياسية تمثيلية؛ وفي طرحها لقضية البيئة المحيطة للمرأة، تشير د. أبو عقصة - داوود إلى أن "النساء في السياسة المحلية خرجن من بيوت مُسيَّسة أو أنهن تأثرن بالجو السياسي المحيط؛ وتؤكد ذلك د. خولة أبو بكر في كتابها "طريق وعرة" حيث تشير إلى نفس الدور المهم الذي تلعبه البيئة المحيطة بالمرأة في كيفية رؤيتها للواقع، لمشاركتها السياسية ولدورها في المجتمع كناشطة، كسياسية وكأمارة.

وتلخص د. سهير أبو عقصة (في نفس المصدر): "باختصار، على النساء المتنافسات في هذا المجال أن يتشعرن بأنهن لسن وحيدات وأن هناك من يدعمهن بالإضافة إلى عائلتهن. وسيُشَدُّ دعم أجسام خارجية وتنظيمات ووسائل إعلامية، من عضد النساء، وسيمنحن شعوراً بالفخر بأن أعمالهن هي حق مبارك وليست أعمالاً تناقض قيم المجتمع. ومع ذلك، ما لم تحصل المرأة الفلسطينية المُسيَّسة على الأدوات الملائمة، مثل التعليم والصبر والشخصية القوية والاستعداد للتضحية بالوقت على حساب أمور أخرى في حياتها، وعائلة داعمة، فإنها ستستصعب الوصول إلى المكانة التي تطمح لها في السياسة المحلية، وفي القطرية أيضاً".

اعتمدت في المادة أعلاه على تجارب النساء في مجتمعنا الفلسطيني في البلاد، وعلى تجربة النساء الفلسطينيات في الأراضي المحتلة، مُحاولَةً إيجاد المشترك في

# عملنا النسوي ومعركة التمثيل السياسي

طرحت الحركة النسوية قضية وجود النساء الكمي والنوعي في الحيز العام كموضوع مركزي ضمن أجنداتها وبحق، فإن وجودنا في الحيز العام هو حتمي نحو مشاركتنا في الخير العام، أي في توزيع الموارد وفي تحديد القيم السائدة في المجتمع. فصاحب القوة هو صاحب الرأي، وهو الذي يحدد من يأخذ ماذا ومتى، وكيف يسلك هذا ولأي مجتمع يُربي ذلك. إن القائم على الموارد المادية والمعنوية، هو الذي يقرر تقريباً في كل شيء، وبالتالي فالمستثنى منها كل هذا هو عملياً مستثنى من كل شيء.

لا يقتصر الاستثناء من الموارد على النساء فقط، فالغالبية العظمى من النساء والرجال في العالم مستثنون من الموارد، نسبة قليلة جداً من سكان هذه الكرة تسيطر على الغالبية العظمى من مواردها. هذه القلة، بغالبيتها العظمى من الرجال، بغالبيتها العظمى من النصف الغربي من الكرة، وبغالبيتها العظمى من ذوي البشرة البيضاء. فالاستثناء والتميز هو جنوسي، ولكنه أيضاً طبقي وقومي وعنصري؛ وما يميز شريحة النساء أن التمييز ضدها قاطع في جميع هذه الشرائح.

إضافة إلى الاستثناء من الموارد، فالاستثناء هو أيضاً من مجرد التواجد في الحيز العام، وهو أيضاً ليس مقتصرًا على النساء فقط، فالحوازج العنصرية وجدران الأبارتهاد والأحكام العسكرية وأحكام الطوارئ تحرم كماً هائلاً من الرجال من التواجد في الحيز العام. أحياناً، تستثنى البطالة وقوانين السوق الرأسمالية، الفقراء والعاطلين عن العمل أيضاً من الحيز العام، حيث لا يجدون في غالب الأحيان ثمن التواجد في هذا الحيز، فالمقاهي تحتاج نقوداً، والمواصلات تحتاج نقوداً وكذلك شواطئ البحار تملكها شركات كبرى. أي الإقصاء لا يقتصر على النساء، والحيز العام لا يقتصر على مواقع صنع القرار بل هو أيضاً حدود الحيز الجغرافي والمُمتلك بغالبه، وفي حالتنا المُستولى عليه، من الدولة أو من الغول الرأسمالي.

مهمة الحركة النسوية، أن تُحررنا من تغييبنا ومن إقصائنا ومن استثنائنا؛ لذا فمعركتنا على التواجد في الحيز العام والتأثير عليه هي بحكم تعريفنا معركة أساسية، وإحدى تجلياتها هي النضال من أجل التمثيل السياسي. إن من يقرر في توزيع الموارد وتحديد القيم هو المُمثل السياسي، الحكومات والبرلمانات، مؤسسات الحكم المحلي، المؤسسات التمثيلية الأخرى والإعلام. لذا فوجود النساء في هذه المواقع مهم جداً، كما وجود كافة المجموعات المقصية. كما ولا نقتل أيضاً

## عرين هواري

مندوبة جمعية "السوار" في ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة

99

مهمة الحركة نسوية، أن

تُحررنا من تغييبنا ومن

إقصائنا ومن استثنائنا؛ لذا

فمعركة على التواجد في

الحيز العام والتأثير عليه

هي بحكم تعريفنا معركة

مركزية، وإحدى تجلياتها

هي النضال من أجل التمثيل

السياسي



من أهمية الوجود الرمزي، كتواجدنا مثلاً على المنصات كون المنصة ترمز للقوة، وأحياناً هي قوة فعلية وليست فقط رمزية، لأن المنصة صوت مؤثر على الجمهور المتلقي.

إنني إذ أكدت بالمقدمة على أهمية التمثيل السياسي للنساء وأهمية وجودنا في مواقع صنع القرار، أريد في الجزء المتبقي من المقال الإشارة إلى بعض المحاذير التي برأيي مهم أن نعيها كناشطات في العمل النسوي والسياسي على حد سواء.

إن التمثيل لا يعني مجرد وجود أناس ينتمون لنفس المجموعة، فإن عدم وجود النساء بالضرورة يضر بمصالحهن وقضاياهن، ولكن وجود النساء لا يحمي بالضرورة هذه القضايا، أي أنه شرط مهم وربما حتمي ولكنه غير كاف. فمجرد وجود النساء لا يحمينا من التمييز الجنسي، ومجرد وجود العرب لا يحمينا من التمييز القومي، وأحياناً قد يأتي مع الأسف بالضرر. ففي حالات مُعَيَّنة وجود أصوات ليست تمثيلية، أي لا تمثل القضايا ولم تُنتخب بشكل ديمقراطي، حتى وإن تم التصويت لها حمائلياً وطائفياً ورشواتياً، قد يخدم مصالح "غربية"، كأن يخدم وجود عربي في حكومة إسرائيلية مصلحة الحكومة في الحصول على أصوات العرب من ناحية، والتغطية على سياساتها العنصرية والقمعية من ناحية أخرى. وقد يساهم وجود نساء أيضاً في الدفاع عن النظام البطرقي والرأسمالي، كأن تقوم مثلاً شركة رأسمالية بتحرير مجلة تعنى بـ "شؤون النساء" وتقوم على تحريرها امرأة، بحيث تقدس هذه المجلة الموضة وتشجع تشييء النساء وتعرض أجسادهن في سوق النخاسة. وباختصار فوجود عربي في حكومة إسرائيل يمثل مصالح الحكومة أمام العرب وليس العرب أمام الحكومة، ووجود امرأة في مؤسسة رجولية تمثل مصالح النظام الرجولي أمام النساء وليس مصالح النساء أمامه؛ لذا فالتمثيل ليس مطلباً بكل حال، ونحن لا نسعى لوجود نساء أو وجود عرب كشركاء أو شريكات في مؤسسات قاهرة، وأحياناً تجدر مناهضة المؤسسة ذات السياسة العنصرية ضد مجموعة معينة بدلاً من التأثير من داخلها. وأنا أعني أن حد المشاركة غير واضح دائماً، فيصعب أن نكون على يقين متى تجدر المشاركة والتأثير ومتى تصبح المشاركة تعاوناً مع المؤسسة القمعية. فمثلاً لطالما ناقشنا الإشكالية التالية: هل نضع إعلاناً عن مراكز مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي والجسدي في مجلات تهين النساء، أو هل ننشر مقالاً للتنوعية هنالك، كون هذه المجلات مثلاً ذات سلطة وتُوزع بشكل هائل بين النساء. نعم هنالك مناطق رمادية غير واضحة، ولكن هنالك مناطق واضحة وجلية تُمنع فيها المشاركة.

أحذر أيضاً من اختزال معركة تحرير النساء، ومعركة المشاركة في التأثير على الحيز العام وصنع القرار العام إلى مجرد صرخة من أجل وجود نساء في البرلمان، وفي حالتنا في الكنيست الإسرائيلي.

انعكس هذا الاختزال في حالات كثيرة من قِبَل الناشطات

في الأحزاب أحياناً، لكن وفي حالات كثيرة، من قِبَل ناشطات نسويات غير منتديات حزبية - وهن الغالبية العظمى من الناشطات النسويات - جاء هذا كنفذ للأحزاب الوطنية العلمانية التي تضع ضمن مشروعها قضية مساواة المرأة وتحريرها.

إن النقد الذي وُجِّه للأحزاب من الناشطات النسويات انحصر - أو كاد - على موضوع إدراج نساء في قائمة الحزب للبرلمان - كثيراً ما ادّعت نسويات بأن الأحزاب العلمانية مُقَصِّرة في مشروعها لتحرير المجتمع، لأنها لم تأت بنساء إلى الكنيست، أو أن العمل في الأحزاب غير مجد لأنهم لم يرشحوا امرأة في مكان مضمون، أو من خلال عرائض وصلت الأحزاب ونشيطاتها من ناشطات نسويات يشترطن تصويتهن بوجود امرأة مرشحة للكنيست في مكان مضمون.

إن دور الحركة النسوية في التأثير على الخطاب العام والوعي العام وعلى الأحزاب، مهم جداً، بل هو واجب على هذه الحركة، ولكن اختزال معركتنا من أجل وجود النساء في الحيز العام والتأثير فيه بترشيح امرأة للكنيست، هو ظلم للنساء ولمعركتهن، ولن أخوض في الأحزاب ودورهم، وقد يكون الحزب تقدماً وقد يكون رجعيًا فليست هذه المسألة ولا هذا موضوع مقالتنا. ولكنه ظلم لقضيتنا وللنساء، تصغير لهن وإهانة لهن. فالناشطات في العمل النسوي، مثلاً، لم يُصارعن كثيراً في السنوات الأخيرة على وجود النساء في العمل السياسي، لم ندعُ النساء إلى الانتساب للأحزاب الوطنية والتأثير على برامجها وعلى أجدانها. لم ندعُ النساء للمشاركة في النشاط العام، فوجودنا مثلاً في يوم الأرض كان قليلاً، وفي ذكرى أكتوبر كاد يتلاشى، وأما مهرجان الدفاع عن السجناء السياسيين الذي عُقد في يوم السجن في أواسط نيسان، فكان منظماً بحيث تُفصل النساء عن الرجال، أي بشكل يُهندس وجودنا في الحيز العام ويحدُّه. في معركتنا على وجود النساء كعضوات في المجالس المحلية نسينا معركة الدفاع عن حق النساء في التصويت بشكل حرّ، ضد رغبة "الأوصياء" عليهن بالتصويت لتلك العائلة أو هذه الطائفة. عاركنا كثيراً، وبحق، على وجود النساء على المنصات ولكن أحياناً كثيرة نسينا أهمية وجودهن في صفوف المشاركين والمستمعين، أكدنا على أهمية وجود النساء في القيادة، لنصبح "قائدات" أحياناً دون نساء نقودهن ونمثل أصواتهن.

أؤكد مرة أخرى على أن التمثيل أمر مهم، والمعركة على وجودنا في المواقع المُنتخبة هامة وضرورية، ولكن لن تُنتخب النساء دون مشاركة جماهيرية للنساء في العمل السياسي. علينا أن نعمل دون استحواد مسألة "الكنيست" على عملنا السياسي لتختزله، فهي ليست قيمة مطلقة. نحن نصارع على وجونا في القيادة لندافع عن أصوات النساء وليس لنضمن لنا مكاناً على هذه المنصة أو تلك؛ المنصة هامة لأنها صوت ولكننا نراها تكليفاً، وقمناً أصلاً، كحركة نسوية، لنناهض المنظومة الرجولية التي تراها وترى البرلمان ومواقع القوة تشريفاً.



# «الزواج تحت سن ١٨ مأساة»

إن ظاهرة الزواج المبكر، أو ما نحاول ترسيخ مفهومه كتزويج لأطفال، كان ولا زال ظاهرة تلاقي قبولاً لدى شرائح عريضة من مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل، وذلك رغم الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية على مستويات عدة، فنلاحظ وجود ارتفاع مستمر لنسب الفتيات الملتحقات بالجامعات لنيل الشهادات العليا، كما وطراً تغيير في شرعية خروج المرأة إلى ميدان العمل، وتمثيلها في الحيز العام قياساً بالعقود السابقة.

برأيي، استمرارية هذه الظاهرة وقبولها مجتمعياً يرجع بالدرجة الأولى إلى مفهوم «الستر» المربوط عادة بزواج الفتاة، فالتعامل مع الفتاة يكون بموجب القيم الأبوية التي ترى بدور «الزوجة والأم» الدور الأساسي للمرأة، والذي من خلاله يُصان عِرْضُها وتُحَفَظ سمعتها.

من هنا بادرنّا في لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية في الشهرين السابقين إلى إطلاق حملة إعلامية توعوية تحت شعار «الزواج تحت سن 18 - مأساة»، حيث تستند هذه الحملة إلى معطيات وأبحاث جمعتها اللجنة، والتي تشخص واقع سن الزواج في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل؛ إذ تشير المعطيات الرسمية إلى وجود نسب عالية لحالات الزواج المبكر سنوياً، فتبلغ نسبة الفتيات المتزوجات دون سن التاسعة عشر ما يقارب الـ 44% من مجمل المتزوجات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. إلا أنّ الأمر يزداد سوءاً وبشكل مقلق ضمن الفئة العمرية دون الثامنة عشر عاماً.

بموجب المعلومات المتوفرة من دائرة الإحصائيات المركزية، تزوجت، خلال العام 2004، 1360 فتاة عربية دون سن السابعة عشر؛ وبما أن غالبية هذه الزيجات لا تسجل في الدوائر الرسمية فتقدير اللجنة أن ظاهرة الزواج المبكر منتشرة بشكل يفوق المعطيات الرسمية.

فيما يتعلق بتأثير هذه الظاهرة على الفتاة والمجتمع، تشير إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل إلى أن 10% من المطلقات العربيات هن دون التاسعة عشر عاماً، كما وأن الحمل في سن مبكر يضاعف نسبة الولادة بعملية قيصرية وخطر التعرض لتسمم الحمل. علاوة على ذلك، هنالك العديد من الدراسات التي ربطت بين صغر سن الزوجة وبين احتمال تعرضها للعنف من قبل الزوج وذلك لاستضعافها.

**المحامية نسرين  
علي - كبها**  
مركزة لجنة العمل  
للمساواة في قضايا  
الأحوال الشخصية<sup>1</sup>

**1 اللجنة هي إئتلاف للجمعيات التالية:**  
«جمعية نساء ضد العنف»، «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»، «لوبي النساء في إسرائيل»، «مركز الطفولة-مركز نسائي وتربوي متعدد الأهداف في الناصرة»، «كيان-تنظيم نسوي» هذا بالإضافة إلى محاميات ومحامين وعاملات اجتماعيات وعمال اجتماعيين ومدربين/ات متطوعين/ات.

متفكروش إنها بتلاعب  
بتتحضّر للعرس..

Deek Advertising

# الزواج تحت سن ١٨ مأساة !!

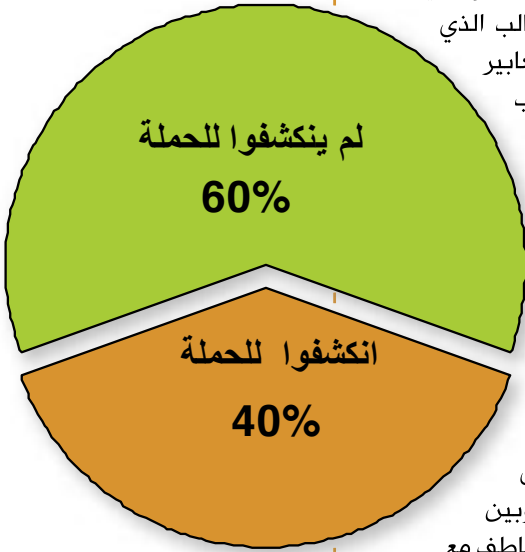
## لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية

اللجنة هي ائتلاف الجمعيات التالية:  
جمعية نساء ضد العنف، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل،  
كيان، مركز الطفولة، لوبي النساء، ناشطين/ات

HEINRICH BÖLL FOUNDATION

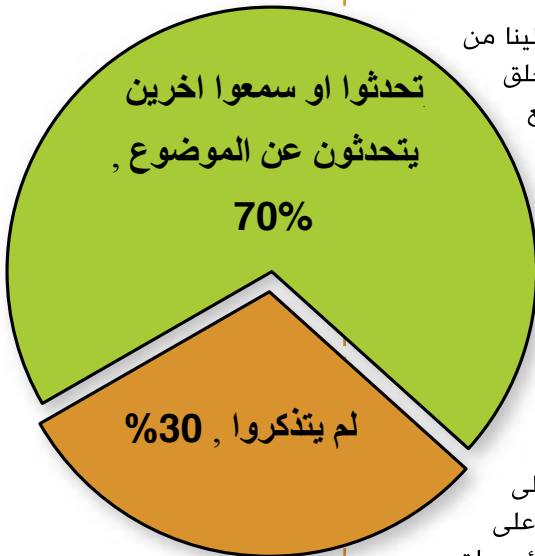
- ١٠٪ من النساء العربيات المطلقات هنّ تحت سن ١٩.
- الحمل في جيل مبكر يضاعف نسبة الولادة القيصريّة وخطر تسمم الحمل.

هذه الحملة هي آلية جديدة تتبناها اللجنة للتأثير على الرأي العام بصدده هذه الظاهرة المقلقة من خلال تسليط الضوء على مسببات الظاهرة، أبعادها وانعكاساتها على المرأة والمجتمع، وتوليد القناعة لدى الجمهور العام ضرورة العمل للحد من أبعادها. استخدمنا في الحملة تصميماً يحمل صورةً لفتاة في جيل المراهقة ترتدي الزي المدرسي وتضع بشكل عفوي طرحة عروس على رأسها (أنظري الصفحة السابقة). يبين هذا التصميم المفارقة بين الوضعية الطبيعية التي تنتمي لها الفتاة تحت السن القانوني وبين القالب الذي يحاول المجتمع، وتقتنع هي به أحياناً، وضعها داخله. كما وإن التعبيرات المرسومة على محياها تعتبر غامضة نوعاً ما، فهي تمزج حب الاستطلاع - بالذعر، وتمزج اللعب - بالجد؛ إنها تعبر عن المكان غير الآمن الذي لا تعرف ما تتوقعه من خلاله.



بيّن استطلاع الرأي الذي نفذه معهد الاستطلاعات «موتاجيم»، بأن الحملة حققت نجاحاً غير مسبوق، فقد تبين أن 40% من الجمهور انكشف للحملة، في حين أن 77% من المنكشفين تذكروا واحدة من رسائلها على الأقل.

أما عن وسائل الإعلام التي انكشف الجمهور من خلالها إلى الحملة فكانت على النحو التالي: 54% من خلال الصحف، 21% من خلال الراديو، 13% من خلال التلفزيون و 9% من خلال الانترنت. كما وبين الاستطلاع ان الحملة أحدثت جدلاً واسعاً بين الجمهور، وغالبية تعاطف مع رسائلها؛ إذ أن 70% من المنكشفين تحدثوا عن موضوع الزواج المبكر خلال فترة الحملة و غالبتهم تعاطفوا مع رسائلها.



تبين نتائج استطلاع فحص الحملة وردود الفعل التي وصلت إلينا من خلال عملنا الميداني أن الحملة حققت هدفها المركزي وهو خلق حوار مع الجمهور حول ظاهرة الزواج المبكر بأبعادها المختلفة مع التشديد على الجانبين الاجتماعي والصحي. وهنا أود أن أشرككم إحدى المحاور التي وصلتنا بشكل مباشر والتي اعتمدت الأم في قرارها بعدم المسارعة في تزويج ابنتها البالغة من العمر 17 سنة، خطاب الحملة أن «زواجها في هذه الجيل مأساة». إن استعمال الأم للخطاب الذي ورد في الحملة يشير بشكل واضح إلى أن الرسالة المركزية للحملة قد نجحت في الوصول إلى أذهان الجمهور.

إن حملة «الزواج تحت سن 18 مأساة» تؤكد لنا أن استعمال المنصات الإعلامية، التي كانت حتى سنوات قليلة ماضية حكراً على تسويق السلع التجارية، بات مجدداً لوضع الخطاب المجتمعي على أجندة الرأي العام وأن بوسعه توسيع محيط الدائرة التي نصلها كمؤسسات التغيير المجتمعي؛ كما ويجدر بأن نشيد بالدور الفاعل الذي لعبته وسائل الإعلام بمنصاتها المختلفة لإيصال الفكر الذي قاد الحملة ويقود عمل لجنة العمل على المساواة في قضايا الأحوال الشخصية.

إذا كنت أكاديمية مُعظلة عن العمل  
إذا كنت ترغبين بتغيير واقعك وواقع  
العربيات الأكاديميات المُعطلات عن العمل  
إذا كنت مستعدة لخوض تجربة  
نضالية من أجل حقوقك وحقوق غيرك

فأنت مدعوة للمشاركة في

## منتدى للنساء الأكاديميات غير العاملات والمُعطلات عن العمل

يهدف المنتدى إلى المشاركة الفعالة لنساء أكاديميات غير عاملات ومستعدات للالتزام بلقاءات، نقاشات وفعاليات المنتدى، في برنامج عمل:

- ❖ لفحص ظاهرة النساء العربيات الأكاديميات غير العاملات، أسباب ومعيقات
- ❖ تطوير خطط للمرافعة أمام الوزارات المختلفة لإيجاد حلول لهذه الظاهرة
- ❖ المشاركة في تنفيذ خطط المرافعة وحل المشكلة

يعمل المنتدى ضمن مشروع «النساء والعمل» في جمعية «نساء ضد العنف»، ويهدف المشروع إلى:

- ❖ تغيير النظرة المجتمعية لحق النساء في العمل
- ❖ رفع نسبة النساء العربيات العاملات في شتى المجالات
- ❖ إيجاد حلول للصعوبات التي تواجهها النساء في خروجهن للعمل
- ❖ وسيتمحور العمل خلال العامين المقبلين بتغيير واقع النساء العربيات الأكاديميات المعطلات عن العمل خاصة وأن نسبتهن تصل إلى 40% من مجمل عدد النساء العربيات الأكاديميات

## نأمل بأن تضي جهدك إلى جهودنا من أجل إحداث التغيير

على المعنيات بالاشتراك في المنتدى الرجاء  
الاتصال بمركزة المشروع على 04-6462138

أو [sawsan@wavo.org](mailto:sawsan@wavo.org)

حتى 15.06.07

لماذا نجد كماً هائلاً من المعلمات والمستشارات التربويات في سلك التربية والتعليم، ويقتصر التمثيل الأوسع في إدارة هذه المؤسسات على الرجال فقط؟  
لمَ لم تنجح أي من النساء في الانتخابات الداخلية الأخيرة للأحزاب بالوصول إلى مكان متقدم ومضمون في قوائم أحزابها؟  
ماهي أسباب عدم مشاركة المرأة الفلسطينية في قيادة وإدارة الحيز العام في مجتمعتها؟

تعلن جمعية "نساء ضد العنف"، وكجزء من خطة عمل مشروع "تمثيل النساء في مواقع صنع القرار"، عن افتتاح التسجيل لـ

## دورة تدريبية للنساء

## من أجل زيادة تمثيل

## النساء في مواقع صنع

## القرار المختلفة

يهدف في هذه الدورة إلى العمل مع نساء:

- ❖ راغبات في الوصول لموقع صنع قرار، سياسي أو غيره
- ❖ ذوات خبرة ورصيد في العمل الجماهيري والأهلي
- ❖ مؤطرات في أحزاب وحركات سياسية و/أو نضالية
- ❖ مهتمات بقيادة تغيير داخل مجتمعهن

ستبدأ الدورة في أوائل شهر تموز 2007، على المعنيات بالاشتراك في الدورة أن يهتمن بتقديم سيرتهن الذاتية حتى تاريخ أقصاه 20.06.07

على فاكس رقم: 04-6553781

أو على البريد الإلكتروني: [reem@wavo.org](mailto:reem@wavo.org)

ملاحظة: سنقوم بالرد على الطلبات الملائمة فقط

# ما بين نفوذ المعتدي وأزمة الضحية

لقد ظهر لنا رئيس الدولة، السيد موشيه كاتساف، في مواقف "محرجة" في الأشهر الأخيرة، إذ أن تهم الاغتصاب، التحرش الجنسي والأعمال المشينة تهدد منصبه وحياته السياسية، حيث يعتبر كاتساف أول رئيس دولة بالعالم أجمع يتهم بهذه الجرائم الفظيعة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي يجعل "إنسان" يشغل أعلى وأرقى المناصب في الدولة القيام باستغلال المنصب إرضاءً لنزعاته الشخصية والقيام بإيذاء، إهانة، ابتزاز والاعتداء على كرامة نساء شاء القدر أن يعملن في مكتب رئيس الدولة.

أما الأمر المثير للاستغراب، وهو بحاجة إلى تحقيق مستفيض، هو معرفة الجميع بما كان يدور في جميع الغرف والمكاتب وأروقة بيت الرئيس والوزارات المختلفة التي شغل فيها مناصباً، وتيقن الجميع من عدم جواز الحديث أو التفكير بهذا الموضوع بصوت عال، بمعنى آخر، سكوت الجميع على التحرشات والاعتداءات الجنسية من قبل كاتساف، والسؤال هو هل اعتبروا الأمر طبيعياً أم كانوا على ثقة بأن الاعتراض ليس من شأنهم؟

جميع العاملين والعاملات في مختلف المناصب (مستشارين/ات، سائقين، مساعدين/ات برلمانيين، موظفين/ات) على علم وإطلاع بما يدور، كلهم يعرفون بأنه في ساعات معينة وأوقات محددة ممنوع فيها الدخول للمكتب، لكن لم يجرؤ أحد على عمل أي شيء، وهنالك من أدلوا بشهادات بأنهم قد رؤوا بأعينهم موظفات يخرجن من مكتب كاتساف بسرعة وهلع وخوف وبكاء دون الجرأة على الحديث عن هذا الموضوع وهذه الجرائم الخطيرة، والسؤال المحير والبسيط هو - لماذا؟ هل لأن كاتساف شخص "مسؤول"؟ هل لكونه رئيس للدولة والشخص رقم واحد في الدولة يمنعهن ويمنعهن عن الحديث؟ هل مورست ضدهم / ضدهن تهديدات مختلفة؟ هل هو الخوف على فقدان الوظيفة أو تشويه السمعة أم ببساطة هو الخوف من إنسان ذو سلطة ومنصب ويملك صلاحيات كبيرة هو السبب؟ أو هل هي اللامبالاة؟

بعد صمت سنوات عديدة قررت الضحايا الحديث عن الموضوع وكشفه على الملأ، وهن على علم بأن الأمر ليس بالسهل، فمن يصدق امرأة صمتت ثمانية أعوام بعد الحادثة؟ تساؤلات كثيرة وأيضاً اتهامات مختلفة ممكن أن توجه للضحية. لم يكن صمت الضحية بالأمر السهل عليها وعلى نفسياتها، فعامل الخوف، الفضيحة، القلق، فقدان مكان العمل وكيفية التعامل معها

## ليندا خوالد - أبو الحوف

مركزة مركز مساعدة  
ضحايا العنف الجنسي  
والجسدي، نساء ضد  
العنف

99

يمثل موقف أعضاء  
الكنيست من قضية  
كتساب، المتأرجح بين  
الحياد والدعم، مصالح  
شخصية سياسية وحزبية  
ضيقة



بعد كشف الموضوع هم بمثابة عوامل مُميّزة لجميع ضحايا الاعتداءات الجنسية كافة، وكم بالحري عندما يكون المعتدي شخص ذي سلطة ونفوذ، كرئيس دولة حالي ووزير سابقاً؛ وبالرغم من جميع الاتهامات والشبهات وتقديم لائحة اتهام ما زال الرئيس واثق من نفسه والادعاء بأنه لم يقم بأي عمل مشين ونفي جميع التهم الموجهة إليه، وأيضا بمزاولة عمله والسكن في بيت رئيس الدولة.

يمثل موقف أعضاء الكنيست من قضية كتساب، المتأرجح بين الحياد والدعم، مصالح شخصية سياسية وحرزبية ضيقة، خاصة بأن فضح القضية تزامن مع قضية الوزير رامون التي تمحورت بفرض ممارسات جنسية على الضحية وذلك من منطلق القوة والنفوذ الذي يملكهما الوزير رامون، إلا أن تعامل وردة فعل غالبية أعضاء الكنيست كان أكثر تعاطفاً مع رامون وأكثر دبلوماسية مع كتساب.

وضعت الفضيحتان أعلاه الكنيست والقضاء الإسرائيلي أمام اختبار جدي، فالمؤسسة التي تفحص وتناقش اقتراحات القوانين لتقوم بسنها لاحقاً، عليها أن تكون أول مؤسسة تحترم هذه القوانين وتبادر إلى تطبيقها على جميع الأصعدة دون اعتبارات شخصية وسياسية، وأن تكون المثل الأعلى الذي يحتذى به لمساواة جميع مواطني الدولة أمام القانون. إن مساواة جميع مواطني الدولة أمام القانون، سواء كانوا مواطنين عاديين أو أصحاب مراكز مرموقة، يعطي فسحة الأمل ويشجع المعتدى عليها على كشف الاعتداءات المختلفة ويجعل عامل الصمت أمر نسبي لكل ضحية.

لقد مورست ضد الضحايا العديد من محاولات الإسكات والإخراس، سواء من قبل رئيس الدولة أو من قبل وخلال المقربين له؛ نشير منها إلى تشويه سمعة المشتكية، الضغط عليها لتهريبها إلى خارج البلاد للعمل لدى أحد مقربي رئيس الدولة وغيرها، بكلمات أخرى، أن تتنازل المشتكية عن الدعوى.

تجدر الإشارة هنا بأن الرئيس كتساب قام باستغلال الصحافة رغم هجومه عليها، فقد أتيحت لكتساب المساحة الكافية، بل والأكثر من كافية، لشرح موقفه وحيثيات الموضوع من وجهة نظره ودعم الأمر بشهادات تخدم مصلحته، وذلك من خلال موقعه الرسمي الذي يشغله، حيث أجريت المقابلات الصحفية في ديوان رئيس الدولة بهيئاته المختلفة. لم تتوفر هذه المساحة الإعلامية للضحية أو حتى لمحامية دفاعها، مما أدى إلى عدم توازن صارخ في طرح الأمور وحيثياتها كل من مكانه، مما يثبت أن لا مساواة أمام القانون ولا أمام السلطة الرابعة - الصحافة.

لا بد من الإشارة أن قضية رئيس الدولة والإجراءات القضائية ضده هي سابقة على نطاق الدولة والعالم أجمع، هذه السابقة أعطت النساء المعتدى عليهن جنسياً واللواتي يتعرضن لمضايقات وتهديدات من قبل مرؤوسيهن وفي أماكن عملهن بأن يقوموا بتقديم الشكوى على "صاحب النفوذ"، لقد أعطت هذه القضية بصورة غير مباشرة الدعم والشرعية للنساء الأخريات بعدم التردد بالكشف عن إهانات وإيذاء يتعرضن له من قبل أي شخص كان، حتى لو كان هذا الشخص هو رئيس الدولة، فإنه ممكن أن يدخل قفص الاتهام خاصة بعد استغلال منصبه ليقوم بابتزاز عشرات النساء اللواتي عملن لجانبه.

لا بد من الإشارة هنا إلى أهمية الدور الريادي الذي خاضته المشتكية "أ" وما زالت تخوضه رغم جميع الصعوبات المتركمة أمامها، فهي على دراية تامة بصعوبة الأمر إلا أنها قررت عدم الصمت وكشف القضية لوضع حد لهذه الاعتداءات وفتح الباب لأخريات بالخروج والتحدث عن اعتداءات تمارس ضدهن، وذلك لكونهن نساء فقط، يخرجن لممارسة حقهن الطبيعي والأساسي في العمل والحياة بكرامة.

رغم تحفظنا من "الديمقراطية والقضاء الإسرائيلي" وحدودهما إلا أننا نولي هذه السابقة القضائية أهمية كبيرة، ونرى بها عامل مشجع ومساعد لنسائنا العربيات للخروج من صمتهن على الاعتداءات المختلفة الممارسة ضدهن؛ فقد وصلت مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي في جمعيتنا العديد بل والكثير من الشكاوى والتوجهات التي تدور على نفس المحور، استغلال الرجال في أماكن العمل والنفوذ المختلفة لنساء وفتيات عربيات، وتكون النتيجة صمت الضحية وذلك خوفاً من الفضيحة وعدم تصديقها، فقدان مكان العمل بالإضافة إلى تهديدات أخرى بتشويه السمعة في مجتمع لا يزال يلقي باللوم على المرأة إن اعتدي عليها.

لقد حاربت المشتكية "أ" في جميع المجالات من أجل عدالة قضيتها رغم أن المعتدي هو رئيس الدولة ولم تتنازل، وهذا ما نريده أن تكون هذه القضية مثالا يحتذى به للنساء جميعاً وخاصة للنساء العربيات اللواتي تعمل معهن من أجل تحسين ظروف حياة المرأة العربية ونيل حقوقها الأساسية.

هذه هي رسالتنا للنساء العربيات - العار فقط في ما يمارس عليكن ضد رغباتكن، فنحن نتفهم صمتكن ونعلمكن أننا هنا لمساعدتكن على وقف هذه الممارسات.

## ... ونعم «الشرف»!!!

من واقع حياة النساء المعنفات، المهددات والهاريات من الأحكام المسبقة، من العنف بأنواعه، ومن محاولات قتلهن بهدف «تهذيبهن» وإنزال العقاب بهن بسبب ما درج تسميته «انحرافهن عن السلوكيات السليمة». من هذا الواقع ومن القصص الحقيقية، أتيكم بهدف سرد هذه القصص، لربما تعبر بشكل بسيط عن المشاعر والمخاوف الحقيقية لهؤلاء النساء، موقفي ورأيي مما يسمى «القتل على خلفية شرف العائلة».

سأحدثكم عن «سائدة» (اسم مستعار)، ابنة الثلاثين التي سُجن زوجها بسبب تعنيفه لها بشتى الصور والأشكال، واغتُصبت من قبل قريبه وحملت نتيجة لهذا الاغتصاب. دُهلّت، صُمتت، احتارت، لم يكن لها عنوان، لا أهلها ولا ذويها. سجنّت نفسها تحت رداء فضفاض لتخفي حملها، لم تجرؤ على البوح أو الاستعانة بأحد، لم تثق أن الآخرين سيعتبرونها ضحية تستحق كل العون لتتخلص من هذه الأزمة بالشكل وبالوقت الملائم. أنجبت سائدة طفلها، لتواجه أزمة أخرى ما زالت تحملها حتى هذا اليوم، صدمة التنازل عن فلذة كبدها لتتبناه عائلة محرومة من الأطفال.

لم تختار «سائدة» التنازل عن وليدها، بل قامت بذلك مُرغمة ومعتقدة أنها تحمي نفسها وتحميه من العقاب المحتوم؛ «سائدة» لم تختار أن تكون امرأة مُعَنِّفة أو مُعْتَصِبة، لكن حتى هذا لم يشفع لها. قامت الدنيا ولم تقعد عندما عرف أهلها بأنها ولدت طفلاً خارج إطار الزواج، وحُكم عليها بالموت.. وقد تسلّم زمام الأمور أخوها البكر، أو أوكلت إليه المهمة.. سُميت «بالزانية».. وأمست سائدة في خطر؛ فسُتقتل إذا لم تلق الحماية والمأوى، سيحتكمون إلى قوانين الجاهلية التي تدين المرأة وتُبرأ الرجل من كل الموبقات، سيقتلون سائدة.. تلك التي عُنفّت، اغتُصبت وسُلب حقها في احتضان وليدها..

ومثل «سائدة» شريحة كبيرة من الفتيات والنساء، تُرتكب بحقهن، خفية وعلانية، جرائم منافية لأبسط معاني الإنسانية. السكوت على هذا الوضع هو نفاق ورياء من قبل المجتمع الذي يدين وينتقد الظواهر السلبية الأخرى، ويدين أي جريمة قتل أخرى، ويصمت عند قتل النساء فقط لكونهن نساء، وربما يشجعه في أوساط معينة.

جرائم القتل على خلفية ما يسمى «الشرف» هي إرث جاهلي ترفضه كل الديانات، العادات الجاهلية هي التي أباحت وأد البنات وتقف وراء الموروث

### سحر حداد - داوود

مديرو مأوى النساء  
العربيات المعنفات  
وأولادهن، نساء ضد  
العنف

99

نحن نقوم بكل الاحتياطات

لضمان السلامة والأمان

للمرأة وأطفالها في المأوى

من ناحية، ومن ناحية

أخرى، ندرس كل المعطيات

والعوامل المحيطة بكل

قضية، من أجل وضع خطة

تدخّل تهدف لتقليل الخطر

على المرأة وأولادها أو منعه

تماماً

الذي لا يزال يحكم مجتمعنا؛ ف جرائم قتل النساء هي جرائم صامتة تبدأ بالعنف الأسري. استطعت من خلال عملي كمديرة لملجأ النساء المعنفات وأولادهن لما يزيد عن عقد من الزمن، الإطلاع عما يطاردهن المرأة من عنف داخل العائلة، فالمرأة عرضة للاعتداء داخل منزلها أكثر من أي مكان آخر. كذلك، التمييز بين الرجل والمرأة يأخذ بعداً إضافي من خلال الأفكار والممارسات التي تحلّل للرجل ما يُحرّم على المرأة؛ فبينما يسكر الشباب، يخمرون ويتشدقون بكثرة العلاقات الجنسية ودون الحاجة المجتمعية لأن يُعاقبوا أو يُحاسبوا، تُقتل المرأة لأتفه الأسباب، وتُقبّر معها معاناتها.

إن القتل، قتل النساء، هو أقصى درجات العنف ضد المرأة والفتاة، وهو استمرارٌ لاستبداد الرجل بالمرأة في مجتمعنا؛ فللتنشئة الاجتماعية دور هام في تشجيع هذا العنف واستمراره. كيان المرأة الأنثوي يكفي لتنسب إليها الدونية والضعف والتبعية، بينما يُشكل العنف الموجه للمرأة دلالة دامغة على وجود وكيونة الرجل، وعلى سلطته، دوره ومكانته.

وصلت «ميسون» إلى مأوى النساء بعد أن نجحت في الحصول على طلاقها من رجل عنيف مستبد، مارس ضدها أبشع سلوكيات التعذيب والتنكيل؛ خاضت ميسون معركةً من أجل احتضان طفلها والهرب من مطاردة طليقها لها ومطالبته ومحاولاته انتزاع الأطفال من أهم.

أصرت «ميسون» على أنها الأحق في تربية أطفالها وحمايتهم من عنف الوالد وسوء معاملته لها ولهم، لذلك وعلى الرغم من إصرارها على المواجهة، إلا أنها احتمت بالمأوى لتضمن استمرار حياتها وحيات أطفالها المهددة من قبل طليقها وعائلته، وليتسنى لها الاستمرار في التصدي والنضال لتحصل على حضانة أطفالها الشرعية، ولتقرر مستقبلها وأطفالها بعد المأوى.

ولأن «ميسون» مطلقة... ولأن «ميسون» ناضلت وواجهت وتمردت واستمرت... ولأن «ميسون» طالبت وأصرت ألا يسلبها أحد حقوقها... قُتلت!

قُتلت «ميسون» بعد أن حصلت على حضانة ولديها، وبعد أن اختفت لفترة ليست بوجيزة وأرادت أن تعيش بأمان واطمئنان هي وأطفالها.. والقاتل مجهول!!!

وهنا أتوجه بالسؤال لسلطة فرض القانون، ألم تكن هناك أي وسيلة لمنع القتل؟! لمنع الجريمة الفحشاء؟! لماذا تُخلق وسائل متنوعة وعجيبة لمنع عمليات التفجير قبل حدوثها؟! لماذا هناك استراتيجيات شرطية ووسائل وطرق لمنع حدوث جرائم من نوع آخر؟!

يظهر الضباط والمسؤولون في الشرطة على شاشات التلفاز ويتباهون بنشاطاتهم، وانجازاتهم في هذا وذاك، لماذا فشلت مؤسسة فرض القانون في التصدي لظاهرة قتل النساء في الرملة واللد، في الشمال والجنوب وغيرها...!!!

تحدثت «فداء» عن أمها، الجيل الأسبق للتنكيل والعنف. الأم امتصت ما يكفيها من المعاناة من زوجها وأبنائها بحيث لم يبق لها لا حول ولا قوة لتدافع عن ابنتها ولم تملك الوسيلة والحيلة الكافية لتضع حداً للعنف الممارس على «فداء» من قبل إخوتها الذين قرروا أن المرأة التي لا تسلك المسلك السليم بالحسنى، تسلكه بطرق أخرى! تلقت «فداء» تهديداً واضحاً بالقتل إذا أصرت على طلاقها من زوجها. مع مرور الوقت، أصبحت الأم والأخت شريكتين في التخطيط والتنفيذ وقبر الأدلة، حتى وهما مرغمتان.

«فداء» وصلت لطريق مسدود، إخوتها يهددون ويتوعدون، أبوها في موقف الحياء، ليس له موقف، الأم تؤيد الأخوة وتنادي بمعايير الشرف وتوبخ ابنتها على عدم شرف العائلة وإلحاق العار بها لمجرد أنها تطلب الطلاق وتسعى لنيل حضانة أولادها الأربعة. هربت «فداء» ووصلت إلى المأوى أولاً لنيل الحماية، محاولة درء الخطر المحدق بحياتها وحيات أطفالها، وثانياً لتحصل على العون والمساعدة في أكثر الأمور بديهية، ألا وهي أخذ زمام الأمور على قرارات تخص حياتها ومستقبلها. النساء اللواتي يصلن إلى مأوى النساء المعنفات هن نساء عانين أقسى وأصعب أشكال العنف من أقرب المقربين وفي أكثر الأماكن التي يجدر أن تضمن لهن الأمان والحميمية.

نسبة كبيرة من هؤلاء مهددات بالقتل من قبل ذويهن وخصوصاً الأخوة والآباء، ولا يخلو الأمر من تهديد واسع النطاق يشمل العائلة الموسعة أيضاً. الشعور السائد لدى النساء اللواتي تلقين تهديداً جدياً بقتلهن لأسباب عديدة ومتنوعة، هو الشعور بالضيق، بفقدان الأمل وبالإحباط. في كثير من الأحيان ولصعوبة التدخل المهني مع أفراد العائلة المُهدّون، تصل المرأة إلى حد الشعور باليأس وبأنها وصلت إلى النهاية.

نحن نقوم بكل الاحتياطات لضمان السلامة والأمان للمرأة وأطفالها في المأوى من ناحية، ومن ناحية أخرى، ندرس كل المعطيات والعوامل المحيطة بكل قضية، من أجل وضع خطة تدخّل تهدف لتقليل الخطر على المرأة وأولادها أو منعه تماماً. هذا يتطلب منا، الطاقم في المأوى، الكثير من الحذر والدراسة، المرونة والمهنية والتعاون مع عناصر فاعلة في الحقل من أجل تنفيذ التدخل الصحيح والناجح في كل قضية.

على رأس سُلّم أولوياتنا مساندة المرأة ومنحها الكثير من الدعم والتشجيع على يد طاقم متعدد التخصصات؛ فواجبنا كطاقم مهني وعلاجي دعم المرأة المُعنفّة والمُهدّدة ومساعدتها لاسترجاع إصرارها وأملها في الحياة، والاستمرار من أجل نيل حقوقها. هذا إلى جانب الجهود المبذولة في أروقة المحاكم ومقابل المؤسسات



## ضمانات

.. وأن تتعهد أمامي.. بأن تسمح  
للعروس أن تكمل الصف التاسع والعاشر.. وأن  
تسمح لها.. بأن تستضيف بنات صفها في البيت لحل  
الوظائف.. وأن تسمح لها بالذهاب في الرحلات  
المدرسية وأن تعطىها مصروف المدرسة.. وأن  
لا تزعلها لما يكون عندها إمتحانات



تعداد بقا...  
..

الحكومية، الشرطة ومكاتب الخدمات الاجتماعية من أجل تجنيد كل هؤلاء لتحمل المسؤولية والقيام بالواجب المهني والتعاون مع طاقم المأوى بما فيه من مصلحة المرأة وأطفالها.

في معظم الحالات التي وصلت إلى المأوى نجحنا في منع جريمة أخرى وعنوان آخر في جريدة، وقصة أخرى تنتهي بتييم أطفال وتشتت عائلة ومعاناة أهل. علينا ألا ننسى أن مفهوم الشرف في مجتمعنا والذي يُبرر قتل النساء، يطوي في طياته المفهوم الأساسي لعدم المساواة بين الجنسين المرتبط بدونية المرأة واستبداد الرجل وفوقيته ويزبذ العلاقة ما بين القامع والمقموع، الظالم والضحية، الرجل والمرأة، صاحب الشرف وتلك التي يجب عليها صون هذا الشرف. كما علينا أن نبدأ مسيرة جريئة لمواجهة وتحدي السلطة التي تدعي المهنية والمصداقية، ولإبراز الإخفاقات والفشل على مدى السنين السابقة لحماية ضحايا العنف ومنع جرائم القتل بحق النساء.

الغريب في الأمر والمثير للتساؤل، هو لماذا؟ وما هي الأسباب التي تجعل هذه الجرائم تحدث وتكرر بوتيرة عالية في مناطق وأوساط معروفة لأجهزة الشرطة مع وجود كل الدلائل والمؤشرات لدى الشرطة وأجهزتها لإمكانية حدوث مثل هذه الجرائم في أوساط مُعينة بالذات؟!

لماذا هذا التقاعس؟ هل لأن الشرطة في هذه الحالات وفي تلك الأوساط لا حول لها ولا قوة ولا تملك الوسائل للحد من حدوث هذه الجرائم؟! هل تتعامل الشرطة مع جرائم قتل ذات تسمية مختلفة مثل «القتل على الخلفية الرومانسية» بالأساليب نفسها؟! تبقى هذه الأسئلة.. وأصداء الأصوات التي بدأت ترتفع وتطالب بالحلول الجذرية في الأجواء التي تبث فيها كل مرة من جديد أبناء مقتل تلك المرأة أو تلك الفتاة على خلفية «ما يسمى بشرف العائلة».

لقد آن الأوان لنرفع صوتنا عالياً ضد تقاعس أجهزة السلطة التي لا تأخذ دوراً فعالاً وكاملاً، في منع الجرائم وفي إيجاد المجرمين بعد فوات الأوان؛ نحن نحمل رسالة من أجل «سائدة» و«ميسون» و«فداء» ومن أجل كل النساء اللواتي سُفكت دماهن على أيدي مُجرمي «الشرف».

فَنعَم الشرف! ونعَم العائلة! ونعَم القوانين! ونعَم الأجهزة والسلطة!!!

«««

99

**إن مفهوم الشرف في مجتمعنا والذي يُبرر قتل**

**النساء، يطوي في طياته**

**المفهوم الأساسي لعدم**

**المساواة بين الجنسين**

**المرتبط بدونية المرأة**

**واستبداد الرجل وفوقيته**

**ويبرز العلاقة ما بين القامع**

**والمقموع، الظالم والضحية،**

**الرجل والمرأة، صاحب الشرف**

**وتلك التي يجب عليها صون**

**هذا الشرف**



**الكلمة التي ألقتها، سناء  
طه، أخت المرحومة نهاية  
طه - بدير في الأمسية  
التذكارية التي نظمتها  
مجموعة «نساء من أجل  
كفر قاسم» في المركز  
الجماهيري كفر قاسم؛  
نشكر عائلة الفقيده  
لسماحها لنا بنشر كلمتهم  
المليئة بالحب والحسرة  
على فقدان ابنتهم**



من المناسب أن تعلموا بعض الحقائق من حياة أختي نهاية التي ربما تساعدكم كأفراد مجتمع في اختياراتكم وتصرفاتكم وحكمكم على الأمور.

لقد تزوجت نهاية في الثامنة عشر من عمرها، كما الكثير من البنات، بشكل تقليدي، ما يعني عدم اختيار عيني للزوج. طيلة حياتها الزوجية اضطرت إلى مواجهة صعوبة حيث كان زوجها مدمناً على المخدرات، أمضى أوقاته في السجن فكانت تعينه وتعيه وبالطبع تقوم على تربية طفلها، وبالرغم من ذلك لم تلق الدعم المعنوي أو الاقتصادي الذي تحتاجه من قبل أسرة زوجها، وإنما لاقت تدخلًا تعسفيًا في التفاصيل البديهية من حياتها، مما أرهاقها نفسياً.

ولكن بالرغم من كل هذا لم تبح نهاية لمن حولها عن متاعبها لكي لا ترهقهم معها إلى أن ظهرت بعض الأمور بشكل واضح لا يحمل أي إخفاء. لقد حاولت نهاية مع كل إمكانياتها الضئيلة أن تزفر الراحة لولديها إسماعيل وباسل حسب قولهم، وكانت تلبّي معظم مطالبهم لكي لا يشعروا بأي حرمان.

ومن الجدير ذكره أنها كانت قد بدأت مشوار بناء ذاتي من خلال التسجيل لدورات للتمكين الاقتصادي، ومن خلال العمل الذي توفر حولها. لكن كما تعلمون جميعاً لقد اغتيلت على مدخل بيتها الذي من المفروض أن يكون الأكثر أماناً لها.

نهايةً لحديثي أشارككم هذا التناقض الذي يجول في ذهني ويدهشني كل يوم من جديد وهو كيف أن امرأة كبيرة في السن بتحريضها المستمر قد أدت إلى قتل كنتها؟!؟؟

اشتقنا إليك نهاية ولضحكاتك وسوف نشتاقي إليك أبداً.

السلام عليكم  
بسم الله الرحمن الرحيم: «وإذا المؤودة سئلت بأي ذنب قتلت»

صدق الله العظيم.  
هذه الآية التي خطرت ببالي حين لفظت نفسها الأخير حبيبتنا نهاية

ليس صدفة أن مرت هذه الكلمات في مخيلتي، فقد شعرت حينها ومن شدة صدمتي أنها قد وئدت، ولكنني تساءلت لماذا؟ والحقيقة هي أننا ما زلنا جميعاً في أسرتنا نتساءل لماذا؟

لا أخفي عليكم أننا نمر أياماً حزينة لا تخلو من شعور الحسرة لفقدانها وفقدان وجود ابتسامتها البريئة في بيتنا، وفي اللامات الأسبوعية التي لطالما أتحدثنا هي بدعاباتها ونهفاتنا اللطيفة، حتى أن أبي الذي يحبها كثيراً كان يقاطعها من شدة الضحك ويقول: «إحكي لنا بدون ما تضحكي يا بوي يا نهاية»

اليوم وبعد مرور ثلاثة أسابيع على اقتلاعها من بيننا، ما زلنا نشعر كما يقول ابنها إسماعيل أنها مسافرة وحتماً ستعود. على ما يبدو أنها رحلت إلى القصر الذي كثيراً ما ذكرته أمام صديقتها الحميمتين بقولها تعليقاً على ظروف حياتها المأساوية: مش مهم السيارات والدور الفخمة، إحنا قصورنا قبورنا»

ولكنها للأسف لن تعود. وهذا ما يجبرنا قسراً على تغيير منهج حياتنا اليومي بكل تفاصيله الدقيقة.

ليس طبيعي أن يفقد طفلاها بيتها الطبيعي وحاترتها التي ترعرعا فيها، وأولاد حارتها الذين لعبوا معهم كل عصرية. وليس عدلاً أن لا توقظهم أمهما كل يوم على الحان الهاتف المسلية.

ولكي لا يفقد طفل أمه وبيئته الطبيعية، فإنني أرى



# كان رحيلك سريعاً ومفاجئاً وصادماً...

لم تمنحينا قدراً كافياً لاستيعاب الرحيل، وكأنك في رحيلك، كما في كل شيء تكرهين المماثلة وعملية جداً، ولكنك هذه المرة كنت حتى أسرع مما تعودنا عليك.

لقائنا الأول كان في مكتب الخدمات الاجتماعية الذي قادت العمل فيه في مدينتك الناصرة قبل خمسة عشر عاماً، كنا مجموعة من النساء أردنا أن نتنظم للدفاع عن حقنا وحق جميع النساء العربيات في الحياة بدون عنف، فقدمت لنا المكتب غرفة احتضنت أول اجتماعاتنا واستمرت منذ ذلك اليوم مسيرتنا متقاطعة، متشابكة ومترافقة.

واليوم أشي لك بالسر أمام هذه الجموع من المحبين: أفراد العائلة الكرام، زملاء المهنة، معارفك وأصدقائك والناشطين في الجمعيات التي ساهمت في دعمها ورعايتها، تأسيسها وتفعيلها؛ أشي لك بالسر بأنني كنت أتطلع لهذا اللقاء معك، مع ابنة الحي الذي تربيته وترعرعت فيه ابنة حارتنا، حي الصبر، أحد الأحياء العريقة في الناصرة.

فنحن جيل من النساء كنا نبحث عن المثال الذي نحتذيه، ولم تكن أمامنا الكثير من الأمثلة، فالنساء من مثيل حكمية كن قلائل؛ ابنة عائلة كادحة بوركنت بالأبناء والبنات فشقت طريقها رغم الصعوبات ونجحت بإكمال دراستها الأكاديمية بعد الزواج وتبوأ مركزاً هاماً لمست من خلاله حياة الناس فالتصقت بهم وحملت همومهم فكانت بنت البلد الأصيلة القادرة على اجتراح المعجزات، وكانت ابنة حارتي.

قد لا تكون حكمية، في حياتها، قد عرفت مدى تأثيرها علينا نحن النساء من الأجيال التي تلتها، فهي بكونها هي بكل ما تمثله قد شقت الطريق لكثيرات عرفتهن ولم تعرفهن، وأقول قد لا تكون قد عرفت لأن من عرفها عن قرب كان يعرف أن ما يدفعها في العمل كان إيمانها بعدالة ما تدافع عنه واستحقاق من تعمل لأجلهم، لا أي سبب آخر.

وهبت حكمية عملها ساعات طويلة، وكانت مثلاً في القيادة فحولت مكتب

99

**نص الكلمة التأبينية  
التي ألقتها عايدة توما  
سليمان، باسمها وباسم  
جمعية نساء ضد العنف،  
في الحفل التأبيني للراحلة  
السيدة حكمية هنداي  
حليجل، مديرة مكتب  
الخدمات الاجتماعية في  
مدينة الناصرة لما يزيد عن  
عشرين عاماً، رئيسة لجنة  
متابعة الأوضاع الاجتماعية  
المنبثقة عن اللجنة  
القطرية لرؤساء السلطات  
المحلية، وعضوة جمعية  
"نساء ضد العنف"، وعضوة  
في إدارتها سابقاً، ومن  
أولى الداعمات والمحتضنات  
للجمعية وعملها**



**فالنساء من مثيل حكمية كن قلائل؛ ابنة عائلة كادحة بوركت  
بالأبناء والبنات فشقت طريقها رغم الصعوبات ونجحت  
بإكمال دراستها الأكاديمية بعد الزواج وتبوأ مركزاً هاماً  
لمست من خلاله حياة الناس فالتصقت بهم وحملت همومهم  
فكانت بنت البلد الأصيلة القادرة على اجترار المعجزات،  
وكانت ابنة حارتي**

الاجتماعية للجماهير العربية لسنوات طويلة وكنت أود لو أتيح لي اليوم أن أسألها، هل نفتقد اليوم النساء اللواتي يملكن قدراتك المهنية والقيادية ليكملن الطريق الذي شقته عندما انتخبت لمنصب تمثيلي كهذا أم أننا في زمن الردة الرديء؟ وأراها تتبسم تلك الابتسامة وكأنها تقول لا أملك الآن طرح الأسئلة المحرجة .... ولكنك تفعلن ذلك فأكملن حتى تضعن الأمور في نصابها.

عندما زرنا بيت العائلة مُعزّيات قالت لنا البنات بأنه لدى زيارتهن لضريح الوالدة العزيزة وجدوا عشرات أكاليل الزهور من مختلف الجمعيات حتى التي لم يعرفن بوجود علاقة لها بها؛ وأنا متأكدة بأنه لو قام كل من قدمت حكمية يوماً عملاً له بوضع زهرة على ضريحها لتشكلت حديقة غناء من الزهور ولتضوع الطيب لأشهر عديدة. وعندما أردنا مغادرة بيت العزاء، أضفن: الوالدة رحلت ولكننا نحن هنا اعتبرونا مكانها فنحن نريد إكمال دربها، واليوم وأنا أقف أمامكم أستحضر ذكراها لا يملكني إلا أن أخاطب تلك المرأة الرائعة، الصلبة اللينة، الأم الحنون والمديرة البارعة، ابنة حارتنا وحارات وأزقة الناصرة كلها، فأقول:

حكمية، رحلت سريعاً وبدون ميعاد وكأنك كنت تعلمين أن الرحيل مفاجئ وليس له توقيت، فعملت كل يوم وكأنك سترحلين غداً فأنجزت الكثير، وحملت كثيراً وكأنك ستعيشين دهرًا لتحققي الحلم؛ بناتك قد قررن إكمال الدرب ونحن، وكثيرين غيرنا ممن رافقتهم الحلم والدرب والتطلعات سنكمل الدرب، فنامي قريرة العين.

للعائلة الصبر والسلوان والذكرى الجميلة الطيبة.. فما ينفع الناس يبقى في الأرض.

الخدمات الاجتماعية في الناصرة إلى مكتب يليق بالناصرة كبراً ومهنية، فاهتمت بالتفاصيل الصغيرة والكبيرة ولها مواقف سطرّت من خلالها وقفات جريئة أمام مندوبي الوزارة في الدفاع عن مطالب المدينة وفي انتزاع الميزانيات والخدمات في ظل سياسة حكومية تمييزية قاهرة حاولت حرماننا من أبسط حقوقنا فلم تهادن ولم ترض بالتمييز فهابها المسؤولون في الوزارة وعرفوا أنها تأتيهم مُتسلحةً بمهنية عالية وإصرار كبير على تحصيل ما تريد.

قامت من خلال عملها بالمساهمة في تأسيس العديد من الجمعيات ودعمها، وكان لنا في جمعية "نساء ضد العنف" وفي "لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية" شرف العمل معها، إذ اختارت أن تنشط في الجمعية واللجنة بعد خروجها للتقاعد فقادته العمل معنا لسنوات، وعندما حاول وزير القضاء دفن مبادرتنا لتعديل قانون محاكم العائلة بتعيين لجنة تفحص الاقتراح وتضع موقفاً منه ظنوا أنهم بتعيين السيدة حكمية عضوة في اللجنة سينجحون في دق الأسافين بيننا؛ وجاء رد حكمية صارماً متهماً مُستخفاً بهذه العقلية حيث رفضت كتاب التعيين مبلغة الوزير بأنها لا ترى في هذه اللجنة سوى تعيينات غير جديّة تحمل طابع القربى مُلمحة بخفة دم موهودة "إذا كانت القضية قرابة العائلة فعاثلتني كبيرة وأستطيع اقتراح العديد من الأسماء عليك".

ولا يسعني إلا أن أرى أمامي ابتسامتها الساخرة التي عرفناها تعلو محياتها كلما رأت مسؤولاً أو فرداً يحاول التهرب من المسؤولية أو المرواغة أو الكذب وحالاً وفوراً تلحقه بالأسئلة المحرجة التي تضع الأمور في نصابها. صفات كهذه أهلتها لأن تقود لجنة متابعة القضايا

# رحلة امرأة

عندما توجّهت إليّ «عدنا» في سنة 1998 وعرضت عليّ الانضمام إلى مشروع «نساء، ديمقراطية وسلام»، والذي يضم بداخله مجموعة نساء فلسطينيات، إسرائيليات وألمانيات. سررت جداً بالدعوة، وشعرت بالفخر باختيارها لي، لم أعلم في ذلك الحين أن هذه التجربة ستؤثر عليّ وعلى حياتي وشخصيتي إلى هذه الدرجة.

في المطار عند لقائي المجموعة الفلسطينية المشاركة من الضفة وغزة، شعرت بالغربة والوحدة، وكأننا لا ننتمي إلى نفس الشعب ولا نعيش مأساة التشرد، وكأنني لا أدعى فداء إنما «راحيل» أو «عنبال». فيما بعد وضحت لي الصورة الصعبة التي نعيشها نحن عرب الـ 48 أو فلسطينيو الداخل أو عرب إسرائيل، فالتسميات مختلفة والواقع الصعب نفسه؛ تشرد، تفكك وضعف.

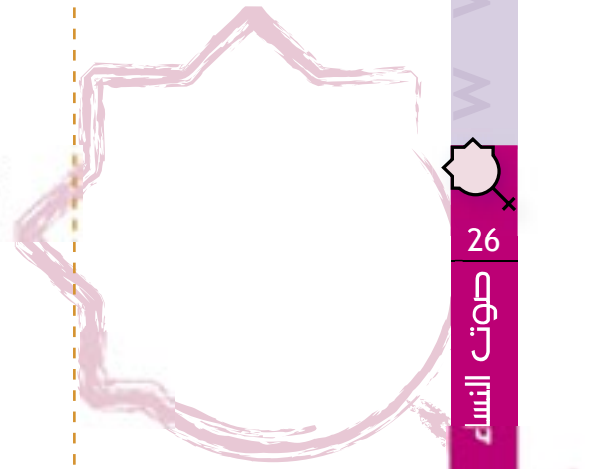
الطريق إلى ألمانيا كانت طويلة وصعبة؛ إنها أول رحلة لي خارج البلاد، أول مرة أسافر فيها في الطائرة وأول مرة أبتعد فيها عن عائلتي وأصدقائي، كنت في العشرين من عمري، وتجاربي في الحياة قليلة. ففي تلك السنة كنت أتطوع في مركز مساعدة ضحايا العنف في جمعية نساء ضد العنف وما زلت جديدة في عمل الجمعيات والعمل النسوي.

عندما وصلنا إلى مطار فرانكفورت، كانت الساعة متأخرة، كنت أمشي مع مجموعة النساء الإسرائيليات والفلسطينيات، أمشي وأمشي حاملة حقائبي ولا أعلم إلى أين وجهتنا، كنت أشبه بالجنديّة التي تتلقى الأوامر ولا تعترض عليها لأنها على قناعة تامة بأن القائدة تعرف أكثر منها. ليس من المستبعد أن يستغرب البعض من هذا التشبيه، بالذات لأنني أتحدث عن مشروع يقوم على أسس نسويّة، ولكن حتى داخل المجتمع النسويّ هنالك مجتمعات ومجموعات أشبه بالجيش.

في بداية العمل بالورش مع المجموعة في «فيرتسبورغ»، ازدادت الوحدة والغربة، وكان ذلك لأسباب عدة، منها اللغة وصغر السنّ بالإضافة إلى قلة التجربة في الحياة، إلى أن تازم الوضع وتقرر من خلال النقاش أنني لا انتمي للمجموعة الفلسطينية ولا انتمي للشعب الفلسطيني لأنني لا أعيش واقع الاحتلال الصعب. وهنا دار في رأسي السؤال الذي لا بد كان أن يسأل، أليس ما نعيشه نحن فلسطينيو الـ 48 هو واقع صعب؟ أليس هذا احتلال من نوع آخر؟ إذا كان البقاء على الأرض تهمّة لدى البعض، فنعم، أنا اعترف أنني انتمي لعائلة قررت عدم الهرب خلال النكبة وبقيت على أرضها وفي بيتها وحافظت على خصوصية شعبنا الفلسطيني سياسياً واجتماعياً في الناصرة، واعترف أنني لا أعيش الاحتلال كما الشعب

## فداء طبعوني - أبو دبي

مركزة وحدة التغيير  
المجتمعي، نساء ضد  
العنف



الفلسطيني في الضفة وغزة ولكنني أعيش الاحتلال يوماً في الجامعة وفي الشارع وفي كل مكان وبأشكال مختلفة؛ وهل ما يحدد هويتي القومية مدى التعذيب الذي أعانيه في حياتي اليومية؟

هذا الادعاء جعلني أنفجرُ بالبكاء، لأنها كانت الطريقة الأصدق في تلك اللحظة التي استطعت من خلالها التعبير عن نفسي، وقلت بغضب: «هل تعلمون ما هو اسمي وما معناه؟ لم يسموني «فداء» بالصدفة وليس لأن رنة الاسم أعجبت والدي، ولدت عام 1976 بعد أول يوم أرض وبعد معركة تل الزعتر، وهذا ما تربيت عليه طوال حياتي أنني فلسطينية أعيش في دولة إسرائيل، لأن إسرائيل احتلت أرضي وليس لأنني قررت الانتقال إلى العيش فيها».

من هذا المأزق، كما كل المآزق الصعبة في حياتنا، بدأتُ أكبرُ وأتطورُ على المستوى الشخصي، المهني، السياسي والاجتماعي. بعد رجوعي إلى الناصرة بدأتُ ابني هويتي النسوية والمهنية بطريقتي الخاصة، من خلال التعليم والعمل، ولا شك أن الاستمرار بالمشاركة في هذه المجموعة ساهم في أن أتحدى الصعوبات مع نفس المجموعة وأن استمر في التطور. من الممكن أن تركيز عملي في مجال التغيير المجتمعي ورفع مكانة المرأة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، من خلال تركيز مشروع رفع الوعي في جمعية نساء ضد العنف، كان نوع من الهروب من العمل والنضال السياسي الذي لم أكن فعالة فيه كثيراً ولكن، بعد أول لقاء لي مع المجموعة، أنا أعلم اليوم أنه لا يمكن الفصل بين الواقع الشخصي، الاجتماعي والسياسي وأن النضال من أجل رفع مكانة المرأة يندرج ضمن النضال الاجتماعي والسياسي كمجتمع فلسطيني في إسرائيل.

إن تجربة المشاركة والعمل مع مجموعة نساء فلسطينيات، إسرائيليات وألمانيات لم تكن سهلة خصوصاً في ظل الظروف السياسية والاجتماعية التي نعيشها كشعوب ومجتمعات في صراع دائم حول الأرض، الموارد الطبيعية والإنسان؛ ولكنها ساعدتني في التطور والتعلم. كنا هناك، كنساء من بلاد ومناطق متعددة، نختلف عن بعضنا في العديد من الأمور، منها الفوارق في الجيل والانتماء القومي، لكننا متشابهات في مجالات أخرى، كتجاربنا النسوية والنسائية والرغبة في التغيير إلى الأفضل.

أخذ عملنا في المشروع أبعاداً شخصية ومهنية أكثر منها سياسية، ربما لأن هذا ما كنت بحاجة إليه داخل المجموعة في هذه المرحلة من حياتي أو ربما لأن لقاءات المجموعة استمرت حوالي عشر سنوات متتالية. كان اللقاء في المجموعة بالنسبة لي عبارة عن محطة أقف فيها بين كل لقاءين، أي كل عام أو عامين، أراجع في رأسي ما قمت به خلال الفترة المنقضية وأشارك المجموعة به، أتعلم من تجاربهم وأخطط للمستقبل، ففي كل محطة كنت أشعر أنني أكبرُ، أنضج وأقوى، ومن ثم أرجع إلى حياتي اليومية. هذه المحطات وقعت في مرحلة مهمة من حياتي- في سنوات العشرينات، فقد بدأتُ الرحلة شابّة تشقُّ

طريقها، واليوم أنا امرأة تبني استمرارية طريقها المهنية والشخصية، وأنا أم ونسوية. الانقطاع عن الحياة اليومية والعملية من خلال السفر إلى ألمانيا كان عامل مساعد في عملية الفحص، ففي بعض الأحيان كنت أشعر وكأنني أقف إلى جانب نفسي وأقوم في مشاهدة ما قمت به.

أذكر أنه في اللقاء الرابع في برلين (2005)، قامت المؤجّهة، «مرجوت»، باستحضار قصة عن الغابة التي قرر فيها الحيوانات فصل الحفلات والاحتفالات إلى مجموعتين، حفلة لمجموعة الحيوانات وحفلة لمجموعة الطيور، وعندما جاء الوطواط للدخول إلى حفلة الحيوانات قالوا له أنه طائر لأنه يملك جوانح وأنه لا يستطيع الدخول إلى حفلتهم لأنه ليس حيواناً؛ فذهب الوطواط إلى حفلة الطيور محاولاً الدخول، فرفضوا إدخاله قائلين له أنه ليس طائر إنما حيوان، لذلك لا يستطيع الدخول.

قصة الوطواط تشبه قصتنا نحن الشعب الفلسطيني مواطني دولة إسرائيل، فنحن لا يعترف بنا أحد، وواقعا كواقع اتفاقية أوسلو، حتى أننا لم نذكر في أي مرحلة من المفاوضات من قبل أي طرف؛ لكن الفرق يكمن في كوني متأكدة من هويتي كأمراة وكفلسطينية، وكفلسطينية تعيش في إسرائيل، فهذا، ربما، يجعلني أقوى، فأنا أستطيع الحديث مع كلا الطرفين، وهناك أمور مشتركة لكليهما، ولكنني لسْتُ جزءاً من أي من الحفلات إلا إذا قررت الشعوب عدم فصل الاحتفالات، فجميعنا معاً متساوين ومتساويات في هذا العالم.

كان العمل مع المجموعة الفلسطينية في اللقاء الرابع مختلفاً، ربما بسبب الانتفاضة الثانية واستشهاد 13 شاباً من فلسطينيي 48 أو ربما لأنني كنت أكثر بلوغاً وأقوى شخصية، ما هو أكيد أن لغتي الانجليزية لم تتحسن، لكنني قررت في هذه المرحلة بأنني لن أسمح لأي شيء أن يمنعني من المشاركة والتواجد في المجموعة العامة. شعرتُ وكأنني أغلق الدائرة مع نفسي بدايةً، ومن ثم مع المجموعة الفلسطينية من خلال التأثير عليهم في أن وجود تعددية فكرية ومهنية وشخصية لا يُضعفنا كمجموعة أو شعب بل على العكس فهو يقوينا.

قمت، في آخر لقاء للمجموعة، باصطحاب ابنتي الرضيعة، وكم شعرت بالاستقلالية إذ إنني كنت أتجول في المطار وحدي ولم أعد تلك الجنديّة الضعيفة التي لا تعرف إلى أين وجهتها في هذا العالم الكبير؛ كما أنه لم تكن هناك أي قائدة للمجموعة لأننا كنا مجموعة تحفظ مكانة كل مشتركة، نساء ناضجات متساويات تلتقين في رحلة مشتركة.

أرى اليوم كم أنا مختلفة في المرحلة التي أعيشها، مع نفسي ومع عائلتي وصديقاتي فاليوم أنا امرأة في الثلاثين من عمري أعمل دائماً على التطور المهني من خلال التعلم والانكشاف على أكبر عدد من التجارب ولا أخاف من الخطأ؛ أعرف أنني لن أكون قائدة كما في الجيش إنما مرشدة أو موجهة تمنح المكان والمساحة لكل إنسان وإنسانة.



# الحملة ضد ختان الإناث في كردستان العراقية

قامت النساء في كردستان العراق بكسر الصمت. ففي عام 2005، حيث أشارت التقارير في العام 2005 إلى تعرض ما يقارب الـ 60٪ من النساء والفتيات في العديد من المناطق الريفية إلى عمليات ختان؛ ويشير الناشطون والأطباء إلى نسب مشابهة في المناطق الأخرى من الإقليم الكردستاني شمالي العراق.

ويقصد بختان الإناث، مدى واسع من الممارسات التي تنطوي على قطع وإزالة وأحياناً خياطة الأجزاء الخارجية من الأعضاء التناسلية للإناث، وذلك بهدف كبح الغريزة الجنسية للإناث وحفظ "شرفهن" قبل الزواج. حيث يكون لهذه الجريمة ثمن باهظ، فبعد إجراء الختان تنزف الكثير من الفتيات حتى الموت أو يمتن من التلوث، أما الفتيات اللاتي يعشن بعد الختان، فبالإضافة إلى الصدمة التي تصيب غالبيتهن، فهن أيضاً يعانين من عواقب صحية خطيرة خلال الزواج والحمل. يُجمع الخبراء أن الحظر الشديد المفروض على تداول هذه القضية، يمنع الفتيات والنساء من الحديث عن تجاربهن - الأمر الذي يشكل عامل رئيسي في استمرار هذه الممارسة؛ وتقدر الأمم المتحدة أن حوالي 2 مليون فتاة تمر بتجربة الختان كل عام.

كنتيجة لهذه المعطيات، بادرت مجموعات نساء ومنظمات حقوق الإنسان إلى فتح حوار جماهيري واسع عن ختان النساء في تلك المنطقة. حملة "أوقفوا ختان الإناث في كردستان" (Stop FGM in Kurdistan) هي نتاج هذا الحوار؛ حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والدولية بالمبادرة لإنشاء هذه الحملة ودعمها، بهدف فرض الحظر على ختان الإناث. وتشمل الحملة:

- بحث عن ظاهرة ختان الإناث في الإقليم الكردستاني شمالي العراق
- حملة لرفع الوعي الجماهيري، وبرنامج تربوي يشمل إنتاج فلمين وثائقيين يعرضان في القرى والمدن ويجري توزيع مواد توضيحية عن العواقب الجسدية والنفسية للختان
- التنسيق ما بين المنظمات المحلية للعمل على منع الختان قانونياً/تشريعياً

99

**بعد إجراء الختان تنزف الكثير من الفتيات حتى الموت أو يمتن من التلوث، أما الفتيات اللاتي يعشن بعد الختان، فبالإضافة إلى الصدمة التي تصيب غالبيتهن، فهن أيضاً يعانين من عواقب صحية خطيرة خلال الزواج والحمل**

## عريضة

إلى حضرة  
رئاسة المجلس الوطني الإقليمي لكرديستان  
رئاسة إقليم كردستان  
رئاسة مجلس الوزراء لإقليم كردستان

### إنهاء ظاهرة الختان النساء - إنهاء أخطر ظاهرة للعنف ضد المرأة في كردستان

#### السادة الموقرون

نطلب من سيادتكم إصدار قانون تشريعي ينص على وقف ظاهرة ختان المرأة في كردستان، واتخاذ خطوات عملية وطرق مدروسة لإنهاء هذه الظاهرة الخطيرة والدخيلة على مجتمعنا.

يأتي طلبنا هذا بعد سنوات طويلة من المحاولة لإنهاء هذه الممارسات. لكن تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن ظاهرة ختان الإناث لا تزال تمارس في قطاعات واسعة من كردستان، فتصل نسبة النساء والفتيات في المناطق المختلفة من كردستان اللاتي خضعن لعمليات ختان إلى 60%. تُجبر البنات على قطع جزء مهم وحيوي من أجسامهن، وعلى المعاناة من أضرار نفسية وجسدية للمدى البعيد، حيث يصبح أكثر عرضة لأمراض مُعيّنة. تُشَرِّع العديد من السلطات الدينية في العالم الإسلامي عملية ختان الإناث، مُدَّعين أنها سُنَّة في الإسلام وأيضاً عادة وتقليد اجتماعي لا غير، وهذه الأسباب تنطبق تقريباً على جميع المجتمعات التقليدية؛ لكن جذور هذه الظاهرة لا تعود للإسلام، فهذه الممارسة هي جريمة بحق النساء، ولهذا تتم بسرية وبصمت، كما أنه تم رفضها علمياً.

تُصنّف العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ظاهرة ختان الإناث كعنف جسدي ونفسي يُمارَس ضد المرأة، وتعتبر جميع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات النسوية في العالم هذه الظاهرة جريمة في حق المرأة.

لذلك، ففرض قانون وقرار فوريين لوقف هذه الممارسة عليه أن يُعتبر واجب رئيسي يقع على عاتق مراكز صنع القرار في كردستان. فتداول هذا الموضوع ومعالجته حيوي من أجل استمرار إدراج الشعب الكردي وقيادته ضمن الشعوب المتقدمة، والتي تعترف بحقوق النساء وتمنهن حقوقهن المشروعة.

على الديموقراطية التي طبقت في إقليم كردستان وخاصة بعد سقوط النظام الدكتاتوري أن تفتح المجال أمامنا لأن نتطرق للمشاكل القائمة بحرية وإيجاد الحلول المناسبة وتغيير ما يستحق التغيير من أجل التطور والازدهار.

www.stopfgmkurdistan.org/ar/index.htm:التوقيع على العريضة

بمناسبة يوم المرأة العالمي في الثامن من آذار للعام 2007، نُشرت رسالة مفتوحة للمجلس الوطني الإقليمي الكردستاني في جميع الصحف المنطقية في الإقليم الكردستاني تُطالب بخطوات عملية لمنع ختان الإناث. في غضون أيام قليلة، قام أكثر من 13000 شخص بالتوقيع على هذه الرسالة، من بينهم العديد من الفنانين، الممثلين، الصحفيين والكتاب المعروفين في الإقليم.

لاحقاً، وفي مؤتمر للخبراء عقد في نيسان 2007 تم تحضير مسودة للعمل على إنهاء عمليات ختان الإناث. من بين الخبراء حضر المؤتمر محامون، أطباء، نشطاء في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات المعنية في الإقليم. في المسودة خطط عمل لمنع ممارسة ختان الإناث بشكل عام، منع القابلات من التسويق لممارسات الختان، حماية خاصة وعينية للقاصرات والأطفال، وجوب إعلام المستشفيات والمستشفيات والمؤسسات العامة، وتعيين مدع عام من قبل الدولة للجرائم ضد النساء. سُلمت المسودة للمجلس الوطني والوزارات المعنية في نهاية نيسان 2007.



**STOP FGM**  
in Kurdistan

FGM – Female Genital  
Mutilation

## من الفعاليات



99

استضافة جمعية نساء ضد العنف  
لمندوبات عن صندوق "ماما كاش"  
الهولندي، ولممثلات عن جمعيات  
نسوية وحقوقية عربية في  
27.03.07



99

من اليوم الدراسي لمشروع  
تمثيل النساء في مواقع صنع  
القرار في 23.03.07 تحت  
عنوان "لماذا النساء في مواقع  
صنع القرار؟"







99

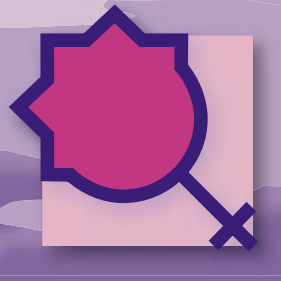
من إحدى لقاءات دورة المدعين  
العامين في لواء الناصرة والتي  
تنظمها وتمررها جمعية نساء ضد  
العنف



99

من أعمال المنتدى الثامن  
المنعقد في أوائل كانون أول  
2006 تحت عنوان "المنتدى  
في عام 2007، إلى أين؟"





# صوت النساء

نشرة عن جمعية نساء ضد العنف - العدد الخامس

عمل متساوية لهن.  
5. الكشف والقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء  
وتوفير الدعم والخدمات المهنية لجمهور النساء المعنفات

## مشاريع الجمعية:

### وحدة الخدمات:

مركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي  
ملجأ النساء العربيات المعنفات وأولادهن  
البيت الانتقالي للنساء العربيات وأولادهن  
«المسار»- البيت الانتقالي للفتيات العربيات  
مشروع المرافقة في المسار القضائي

### وحدة المرافقة

مشروع «النساء والعمل»  
مشروع «تمثيل النساء في مواقع صنع القرار»  
مشروع «العمل مع الرجال»

### وحدة التغيير المجتمعي

منتدى المجموعات النسائية  
مشروع رفع الوعي في المدارس  
مجموعات شباب في خطر

## تقوم الجمعية من خلال مشاريعها بتقديم:

1. الاستشارة الاجتماعية والنفسية والقانونية
2. الحماية الجسدية والنفسية والدعم لضحايا العنف
3. المحاضرات والندوات التثقيفية
4. دورات تدريبية للمتطوعات والمهنيين/ات
5. منشورات وأبحاث

تأسست جمعية «نساء ضد العنف» في العام 1992،  
بمبادرة مجموعة نساء فلسطينيات مواطنات في  
إسرائيل، مهنيات ونشيطات في مجال حقوق المرأة.

تصبو الجمعية إلى إحداث تغيير مجتمعي وصولاً إلى  
مجتمع تعددي تقدمي يعتمد العدالة الاجتماعية، ويحفظ  
لأفراده ولمجموعاته الحقوق الإنسانية والحياة الكريمة  
والتحرر من كافة أشكال التمييز والاضطهاد، بحيث  
يكون لكل راغب وراغبة كامل الفرص في تحقيق الذات  
والطموحات؛ وتقوم الجمعية بدورها على خلق مناخ  
ينتفي فيه العنف الموجه ضد النساء وتختفي في ظله  
شروط قمع النساء واضطهادهن.

«نساء ضد العنف» تعمل على المستوى القطري،  
وتنشط على أساس من الاستقلالية، وهي غير منتمية  
لأي حركة أو جسم سياسي.

## أهداف الجمعية:

1. تنظيم وتفعيل المجتمع بجميع مركباته، وخاصة  
النساء، للعمل من أجل تحقيق المساواة التامة  
للنساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل في جميع  
مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية
2. نشر وتعميق فكر الجمعية النسوي الشمولي لدى  
مختلف شرائح المجتمع
3. تعزيز مشاركة وتمثيل النساء بمساواة في مواقع  
صنع القرار والقيادة المجتمعية
4. إزالة جميع العوائق المجتمعية والمؤسسية من أجل  
ضمان حق النساء في العمل وتوفير فرص وشروط

مركز مساعدة ضحايا العنف  
الجنسي والجسدي - الناصرة

٠٤-٦٥٦٦٨١٣

إعداد وتحرير: ريم حزان - منسقة الإعلام والعلاقات العامة

تصميم غرافي وإنتاج: وائل واكيم

صورة الغلاف: تصوير فداء كيوان (عمل فني في يافا)

لإرسال ردود فعل عن النشرة

reem@wavo.org

أو ص.ب. ٣١٣، الناصرة ١٦٠٠٠

للإطلاع على أخبار، نشاطات، ومشاريع الجمعية

www.wavo.org